حكاية ثورة ١٩١٩

عماد أبو غازى

لوجو
الهيئة المربع

سلسلة
حكاية مصر

تصدرها
الهيئة العامة لقصور الثقافة

- حكاية ثورة ١٩١٩
- عماد أبو غازى

الهيئة العامة لقصور الثقافة
القاهرة - 2009 م
152ص. 5ر13 × 5ر19 سم

- تصميم الغلاف:

د. خالد سرور

- المراجعة اللغوية:

محمد عز

- رقم الإيداع: ٢١١٥١/ ٢٠٠٩
- الترقيم الدولى: 978-977-479-657-4
- المراسلات :

باسم / مدير التحرير
على العنوان التالى : 16 أ شارع أمين سامى - قصر العينى
القاهرة - رقم بريدى 11561
ت : 27947891 (داخلى : 180)

- الطباعة والتنفيذ :

شركة الأمل للطباعة والنشر
ت : 23904096



سلسلة شهرية للشباب تعنى بنشر تاريخ مصر

حكاية ثورة ١٩١٩

مقدمة

فى سنة ١٩١٤ قامت الحرب العالمية الأولى ودخلت تركيا الحرب إلى جانب ألمانيا والنمسا ضد إنجلترا وفرنسا ، فأعلنت إنجلترا الحماية على مصر وأنهت علاقتها بالدولة العثمانية التى استمرت ٤٠٠ سنة تقريبا .

استمرت الحرب لأربع سنوات عانت فيها مصر التى كانت خاضعة لسلطة الاحتلال البريطانى منذ عام ١٨٨٢ شدائد جديدة فوق شدة الاحتلال ؛ فمع اشتعال الحرب سنة ١٩١٤ فرضت الأحكام العرفية على البلاد ، وأعلنت الحماية البريطانية رسميا ، كما جمع الإنجليز مئات من المصريين وحشدوهم حشدا ليشاركوا فى الحرب ، هذا فضلاً عن أن بعض المعارك بين الحلفاء

وخصومهم دارت على أرضنا .

وفى أواخر عام ١٩١٨ لاحت فى الأفق بوادر انتهاء الحرب ، وكانت بلغاريا هى أول دولة تلقى بالسلاح ، وأعقبتها تركيا التى وقعت الهدنة مع بريطانيا وحلفائها يوم ٣١ أكتوبر سنة ١٩١٨ ، وفى ١١ نوفمبر من نفس العام عقدت الهدنة بين ألمانيا والحلفاء ، لتنتهى أكبر حرب عرفتها البشرية حتى ذلك الوقت ، ولتخرج إنجلترا وحلفاؤها منتصرين .

وقبل إعلان الهدنة بساعات تقدم سعد زغلول باشا الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية ، وزميلاه فى الجمعية عبد العزيز فهمى بك وعلى شعراوى باشا بطلب لمقابلة السير ريجنلد ونجت المندوب السامى البريطانى لطلب الترخيص لهم بالسفر إلى لندن لعرض مطالب الأمة المصرية .

وتحدد للمقابلة يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ ، الذى صار منذ ذلك الحين عيداً للجهاد الوطنى ، ورفع الزعماء الثلاثة مطالب الأمة فى الاستقلال وإنهاء الأحكام العرفية وإلغاء الرقابة على الصحف إلى المندوب السامى البريطانى فى مصر ، وقد تم ذلك كله بالاتفاق ما بين الزعماء الثلاثة وحسين رشدى باشا رئيس الحكومة .

وعقب المقابلة تألفت هيئة تسمى "الوفد المصرى" إشارة إلى

أنها وفد مصر للمطالبة باستقلالها ، وقد تألف الوفد من : سعد زغلول باشا وعلى شعراوى باشا وعبد العزيز فهمى بك ومحمد محمود باشا وأحمد لطفى السيد بك وعبد اللطيف المكباتى ومحمد على علوبة بك وكانوا جميعًا أعضاء فى الجمعية التشريعية ما عدا محمد محمود وأحمد لطفى السيد .

وحتى يثبت الوفد المصرى نيابته عن الأمة تم الاتفاق على صياغة توكيل يوقع عليه أعضاء الهيئات النيابية القائمة فى ذلك الحين ، كالجمعية التشريعية ومجالس المديريات والمجالس البلدية وغيرها ، وأكبر عدد ممكن من أصحاب الرأى . . ثم اتسع نطاق الحملة ليشمل الأمة جمعاء ، وقد طبع التوكيل وتم توزيعه على أعضاء الهيئات النيابية والجماعات المصرية للتوقيع عليه ، فأقبل الناس من كافة طبقات الأمة بحماسة شديدة على توقيع التوكيل .

وامتدت حركة جمع التوقيعات من القاهرة إلى الأقاليم وساعد على نجاحها التعليمات التى أصدرها رئيس الحكومة حسين رشدى باشا إلى مديرى الأقاليم بعدم التعرض لحركة التوقيع على توكيل الوفد .

ومن ناحية أخرى ضم الوفد إليه أعضاء جددا وسعى سعيا متواصلا للحصول على ترخيص للسفر لحضور مؤتمر الصلح

وعرض مطالب الأمة المصرية، الأمر الذى رفضته بإصرار سلطات الاحتلال البريطانى.

وأمام تعنت السلطات البريطانية توجه سعد وصحبه بمذكرة إلى مندوبى الدول الأجنبية فى مصر يشرحون فيها مطالب الأمة، أما رئيس الحكومة فقد تقدم باستقالته احتجاجا على رفض بريطانيا للتفاوض مع الحكومة المصرية.

وخلال شهرى يناير وفبراير سنة ١٩١٩ تصاعدت حركة الوفد المصرى واتسع نطاقها وتنوعت أشكالها ما بين جمع التوقيعات، وعقد الاجتماعات العامة، وإلقاء الخطب فى المحافل المختلفة، وإصدار النشرات التى تعرف الناس بنشاط الوفد وسعيه لتحقيق الاستقلال.

وفى عصر يوم ٨ مارس ١٩١٩ وصلت الأمور إلى منتهاها عندما ألقت السلطات البريطانية القبض على سعد زغلول وثلاثة من صحبه هم محمد محمود باشا وإسماعيل صدقى باشا وحمد الباسل باشا ورحلتهم فى اليوم التالى إلى بورسعيد ومن هناك أقلتهم إحدى السفن إلى المنفى فى مالطة.

ولم يكد خبر القبض على سعد وصحبه يشيع بين الناس حتى انفجر غضبهم يوم ٩ مارس ١٩١٩ لتبدأ بذلك الثورة... ثورة سنة ١٩١٩.

تعالوا معًا نعرف الحكاية من البداية إلى النهاية...

(١)

وسكتت المدافع فى نوفمبر

غريب جداً أمر المصادفات التاريخية، ففى يوم ١١ نوفمبر عام ١٩١٨ سكتت المدافع فى أوروبا بعد أربع سنوات من الحرب الضارية التى قامت بين الدول الاستعمارية الأوروبية من أجل اقتسام النفوذ، الحرب التى سميت وقتها الحرب العظمى، ونطلق عليها اليوم الحرب العالمية الأولى، والتى كان لها تأثير بالغ فى تاريخ مصر الحديث، رغم أن مصر لم تكن طرفًا أصيلا فى تلك الحرب.

فى نفس اليوم، يوم ١١ نوفمبر وقبل أربع سنوات على نهاية الحرب وإعلان الهدنة، وبعد أسابيع قليلة من اشتعال نيران الحرب وجه الخديوى عباس حلمى الثانى منشورا إلى الأمة بإعلان الدستور بناء على نصيحة الزعيم محمد فريد رئيس

الحزب الوطنى الذى كان يعيش فى المنفى فى أوروبا .

أربع سنوات تفصل بين إعلان الخديوى عباس حلمى وإعلان الهدنة ، كانت سنوات تغير فيها وجه مصر ، واختمرت فيها الثورة ، الثورة الشعبية الكبرى فى تاريخنا الحديث ، ثورة ١٩١٩ التى احتفلنا بعيدها التسعينى منذ شهور قليلة ، فى نوفمبر سنة ١٩١٨ كانت البداية ، كانت فى يوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨ على وجه التحديد ، اليوم الذى أصبح عيدا للجهاد الوطنى ، ظلت مصر تحتفل به لسنوات باعتباره أهم أعيادنا الوطنية .

لكن قبل يوم البداية لابد من العودة إلى الوراء قليلا ، لنرى كيف جاءت تلك البداية؟

خضعت مصر للاحتلال البريطانى عام ١٨٨٢ ، ورغم أن القوة الحقيقية فى مصر كانت للمعتمد البريطانى لكن الوضع القانونى للاحتلال ظل مخلخلا ، بسبب تبعية مصر من الناحية الرسمية للدولة العثمانية ، وبسبب ضغوط الدول الأوروبية المنافسة لبريطانيا ، وفى عام ١٩٠٤ استقر وضع الاحتلال إلى حد كبير بعد الاتفاق الودى بين فرنسا وبريطانيا ، ذلك الاتفاق الذى تم بمقتضاه الاتفاق بين الدولتين الاستعماريتين الكبيرتين على تحديد مناطق النفوذ بينهما ، والذى جاء فيه فيما يتعلق بوضع مصر النص التالى :

"إن حكومة جلالة الملك (ملك بريطانيا) تصرح بأنها لا تقصد تغيير الحالة السياسية فى مصر ، وحكومة الجمهورية الفرنسية تصرح بأنها لا تعترض عمل بريطانيا العظمى فى مصر ، لا بطلب تعيين أجل للاحتلال ولا بأمر آخر" . . .

وسرعان ما انضمت حكومات ألمانيا والنمسا وإيطاليا إلى الاتفاق ، بذلك أصبحت بريطانيا مطلقة اليد فى مصر ، خصوصًا أن السلطان العثمانى الحاكم "الشرعى" لمصر لم يكن بقادر على التصدى لبريطانيا أو مواجهتها ، فضلاً عن إنه كان قد ساعدها فى احتلالها للبلاد قبل ذلك بأكثر من عشرين سنة ؛ عندما أصدر فرمانًا بعصيان أحمد عرابى سنة ١٨٨٢ .

فى السنوات التى أعقبت الوفاق الودى تحول التياران الرئيسيان فى الحركة الوطنية المصرية إلى حزبين : حزب الأمة والحزب الوطنى ، وكان للحزبين الفضل فى تمهيد الأرض للثورة ، فكما يقول المؤرخ الراحل الدكتور عبد العظيم رمضان فى كتابه المهم "تطور الحركة الوطنية فى مصر" :

"إذا كان الحزب الوطنى قد غرس فى تلك الحقبة من تاريخ مصر بذرة الكراهية للاحتلال ومقاومته فى نفوس الشعب ، فإن حزب الأمة قد ثبَّت بدوره أسس القومية المصرية ، وألقى بذور الاستقلال عن كل من تركيا وبريطانيا ، وبمعنى آخر أنه بينما كان

عمل الحزب الوطنى قائمًا على هدم الاحتلال، كان عمل حزب الأمة قائمًا على بناء أسس مصر الحديثة المستقلة، وواضح أن العمليتين: الهدم والبناء يكمل كلّ منهما الآخر".

لقد مهد الحزبان الأرض فأثمر زرعهما الثورة.

فى ١٩١٤ نشبت الحرب فى أوروبا بين معسكرين، بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وروسيا فى جانب، وألمانيا والنمسا والمجر وبلغاريا ثم تركيا فى الجانب الآخر، بدأت المعارك فى أغسطس بعد اعتداء ألمانيا على بلجيكا، وتصاعدت المعارك بطول أوروبا وعرضها، وامتدت إلى منطقة المشرق العربى والمستعمرات، كانت أول حرب فى تاريخ الإنسانية تمتد بهذا الاتساع.

كانت مصر بين نارين فى هذه الحرب فعلى أرضها قوات الاحتلال البريطانى منذ أكثر من ثلاثين عامًا، وفى نفس الوقت هى ولاية تابعة لتركيا من الناحية الرسمية، وتنازع رجال السياسة فى مصر اتجاهين: الأول يراهن على انتصار ألمانيا واهمًا أن هذا الانتصار سيقود إلى استقلال مصر، أما الاتجاه الثانى فكان يؤمن بانتصار الحلفاء ويرى فى بريطانيا شراً أهون من شر، كما كان هؤلاء يتصورون أن مساندة مصر لبريطانيا العظمى فى الحرب سيدفع بريطانيا إلى تقدير هذه المساعدة، وسيؤدى إلى منح مصر استقلالها.

مع بداية الحرب فى أغسطس ١٩١٤ أعلن مجلس النظار منع التعامل مع ألمانيا ورعاياها، ومنع السفن المصرية من الاتصال بالموانئ الألمانية واحتجاز السفن الألمانية فى الثغور المصرية، ومنح القوات البريطانية حقوق الحرب فى الأراضى والمياه المصرية.

وفى ٢ نوفمبر ١٩١٤ أعلن الجنرال مكسويل قائد جيش الاحتلال فى مصر وضع القطر المصرى تحت الحكم العسكرى، وفرضت الرقابة على الصحف كنتيجة لإعلان الأحكام العرفية.

يوم ١١ نوفمبر ١٩١٤ أعلن الخديوى عباس حلمى الثانى من استنبول منشوراً إلى الأمة بإعلان الدستور الكامل فى مصر، والحقيقة أن الإعلان كان يهدف إلى حشد الشعب المصرى خلف الدولة العثمانية، ومحاولة الحصول على تأييد المصريين للزحف التركى على البلاد.

وفى ١٨ ديسمبر ١٩١٤ أعلنت بريطانيا الحماية على مصر، وأنهت علاقتها بالدولة العثمانية، وعزلت الخديوى عباس حلمى الثانى، وحولت مصر إلى سلطنة، وعينت السلطان حسين كامل سلطانا على البلاد تحت الحماية البريطانية.

وقد شارك الجيش المصرى فى المعارك إلى جانب الجيش البريطانى، وشارك سلاح المدفعية المصرية فى التصدى للقوات

التركية عند قناة السويس، وأسهم فى تحقيق الانتصار عليها، واستشهد فى الموقعة الملازم أول أحمد حلمى قائد بطارية المدفعية المصرية.

أما الموقف العام للشعب المصرى فكان كاشفًا عن تحول فى المشاعر، فلم يبد المصريون تعاطفًا مع الأتراك أو اكتراثا بهم أو بمصيرهم، ولم تشهد سنوات الحرب مقاومة للاحتلال سوى بعض العمليات الصغيرة لأعضاء الحزب الوطنى وأنصاره، لدرجة دفعت القيادة البريطانية إلى سحب جزء من القوات المخصصة لتأمين الجبهة الداخلية إلى جبهة القتال عندما استشعرت أن الأمور آمنة فى الداخل.

وعندما سكتت المدافع يوم ١١ نوفمبر ١٩١٨ كانت هناك مصر جديدة.

(٢)

١٣ نوفمبر يوم تغير فيه التاريخ

يوم ١١ نوفمبر سنة ١٩١٨ سكتت المدافع على جميع الجبهات، وانتهت الحرب العالمية الأولى بانتصار الحلفاء، بريطانيا العظمى وفرنسا وإيطاليا، انتصاراً كاملاً على دول المحور بقيادة ألمانيا، توقفت الحرب بعد أربع سنوات وبضعة أشهر عرف فيها العالم ويلات لم يعرفها فى تاريخه من قبل.

كان المصريون ينتظرون نهاية الحرب حتى تنتهى معاناتهم من حرب لم يكونوا طرفًا فيها، سقط فى المعارك شهداء من المصريين، وصادرت سلطة الاحتلال دوابهم ومحاصيلهم لصالح المجهود الحربى، وتحملت الخزانة المصرية ثلاثة ملايين ونصف مليون جنيه دعمًا لبريطانيا العظمى فى حربها، لكن المصريين أيضًا كانوا ينتظرون على أمل أن ينتهى الاحتلال

البريطانى لمصر مع نهاية الحرب مثلما انتهى الحكم العثمانى مع بدايتها .

كانت آمال المصريين تستند إلى ما قدموه من دعم لبريطانيا أثناء الحرب ، كما كانت تستند إلى الوعود البريطانية ، فقد جاء فى رسالة الحكومة البريطانية إلى السلطان حسين كامل عند تنصيبه مكان الخديوى عباس حلمى الثانى :

"قد أصبح من الضرورى الآن وضع شكل للحكومة التى ستحكم البلاد بعد تحريرها" . . .

كما تضمنت وعداً بالنظر فى نظام الامتيازات الأجنبية بعد انتهاء الحرب .

ومع اقتراب نهاية الحرب بدأ التفكير جديًا فى نظام جديد لإدارة البلاد ، وقد وضع بالفعل السير وليم برونيت المستشار المالى البريطانى مشروعًا لقانون نظامى لمصر ، لكن النخبة السياسية المصرية رفضته تمامًا لأنه وضع مصر فى مرتبة المستعمرات وحرمها من مجلس تشريعى منتخب ، وكان أول من تصدى للمشروع حسين باشا رشدى رئيس الحكومة .

وفى عام ١٩١٧ أعلن الرئيس الأمريكى ويلسون مبادئه الأربعة عشر التى تضمنت حق تقرير المصير للشعوب ، وقد أحيت هذه المبادئ الآمال فى نفوس المصريين ، فقد تصوروا أن

الدول المنتصرة سوف تلتزم بهذه المبادئ وتعمل بها بعد نهاية الحرب .

ورغم إعلان الأحكام العرفية وفرض الرقابة على الصحف وتعطيل الجمعية التشريعية أثناء سنوات الحرب الأربع ، إلا أن الروح الوطنية كانت تنمو ببطء فى تربة هيئتها سنوات النضال الوطنى والديمقراطى منذ مطلع القرن ، فقد كانت السنوات الأولى من القرن العشرين سنوات للبعث الوطنى ولتمهيد التربة من أجل المطالبة بالاستقلال والدستور بفضل التيارين الفاعلين فى الحركة الوطنية المصرية ، تيار الحزب الوطنى وتيار حزب الأمة .

ومع نهاية الحرب حدث ما لم يكن فى الحسبان وما لم تكن تتوقعه سلطات الاحتلال التى تصورت واهمة أن الهدوء الذى خيم على البلاد أثناء الحرب كان خنوعًا من المصريين وقبولاً للاحتلال ، فقبل أن تنتهى الحرب اتفق سعد باشا زغلول الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية وزعيم المعارضة بها وزميليه فى الجمعية عبد العزيز فهمى بك وعلى شعراوى باشا على أن يطلبوا من دار الحماية تحديد موعد لهم ليقابلوا السير رجنلد وينجت المندوب السامى البريطانى للتحدث إليه فى طلب الترخيص لهم بالسفر إلى لندن لعرض مطالب البلاد على الحكومة الإنجليزية .

وقبل أن تعلن الهدنة بساعات تقدم سعد ورفيقيه يوم الإثنين ١١ نوفمبر بطلبهم إلى دار الحماية بوساطة من حسين باشا رشدى رئيس الوزراء، فاستجابت دار الحماية لطلبهم وحددت لهم موعداً يوم الأربعاء ١٣ نوفمبر ١٩١٨ الساعة الحادية عشرة صباحا، وقابلوا المندوب السامى ودار بينهم حوار طويل استمر لمدة ساعة.

وقد أورد المؤرخ عبد الرحمن الرافعى فى كتابه عن ثورة ١٩١٩ نصًا للحوار الذى دار بين الزعماء الثلاثة والمندوب السامى البريطانى، حيث طالب سعد زغلول بإلغاء الأحكام العرفية وإنهاء مراقبة الصحف والمطبوعات، تلك الرقابة التى ضاق بها المصريون.

وقال سعد: "المصريون لهم الحق فى القلق على مستقبلهم"، وعندما رد عليه ونجت مطالبًا إياه والمصريين بعدم التعجل والنظر للعواقب البعيدة، علق سعد على مقولة ونجت بأنها عبارة مبهمة غير مفهومة.

وقد وجه ونجت أثناء الحديث انتقادات لمحمد فريد ورجال الحزب الوطنى، أوضح على شعراوى باشا دوافع الحزب الوطنى فى اتخاذ المواقف المتشددة.

وقال: "نريد صداقة الحر للحر لا العبد للحر". . .

عندها قال ونجت فى استنكار: "إذاً فأنتم تريدون الاستقلال". . .

فرد سعد: "ونحن أهل له". . .

حاول ونجت أن يقلل من شأن الشعب المصرى ومن قدرته على حكم نفسه بنفسه، مرة بالتأكيد على ضرورة التدرج فى الاستقلال، ومرة بحجة عدم أهلية المصريين، ومرة ثالثة بدعوى أمِّية المصريين، ومرة رابعة بالإشارة إلى موقع مصر الذى يجعلها مطمعًا للطامعين.

ففند الزعماء الثلاثة دعواه الواحدة بعد الأخرى، وأكد عبدالعزيز بك فهمى على مطالب الأمة قائلاً: "نحن نطلب الاستقلال التام". . . . وأكد على أن للحزب الوطنى وحزب الأمة هدفًا واحداً وطريقيين مختلفين للوصول إليه.

بعد أن انتهى اللقاء توجه الزعماء الثلاثة إلى وزارة الداخلية لمقابلة حسين رشدى باشا فى مكتبه بالوزارة وأبلغوه بما دار فى اللقاء.

وكان رشدى باشا قد أعد فى اليوم نفسه للسلطان أحمد فؤاد يستأذنه فيه السماح له ولعدلى يكن باشا بالتوجه إلى لندن للسعى نحو تحقيق استقلال مصر.

وفى اليوم أيضًا التقى رشدى بالسير ونجت، فتساءل الأخير

كيف يتحدث ثلاثة رجال باسم الأمة؟

وعندما علم سعد من رشدى باشا بما دار فى لقائه مع ونجت اجتمع مع رفيقيه للتشاور فى أسلوب يثبت جدارتهم بتمثيل الأمة، فاتفقوا على تأليف هيئة تسمى الوفد المصرى فى إشارة إلى أنها وفد مصر للمطالبة باستقلالها، وأن تحصل هذه الهيئة على توكيلات من الأمة للحديث باسمها.

كان يوم الأربعاء ١٣ نوفمبر ١٩١٨ يومًا تغير فيه وجه التاريخ فى مصر، كان يومًا له ما بعده.

(٣)

ميلاد الوفد المصرى

مع مغيب شمس يوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨ كانت مصر جديدة قد ولدت ، لذلك استحق اليوم أن تحتفل به مصر كلها باعتباره يومًا للجهاد الوطنى ، يوم توجه نواب الأمة ، سعد ورفيقاه ، لدار المندوب السامى البريطانى مطالبين باستقلال البلاد ، يوم سعت الحكومة برئاسة حسين باشا رشدى من أجل تشكيل وفد رسمى يتجه إلى لندن للبحث فى إجراءات الاستقلال ، كانت الأمة كلها "على قلب رجل واحد" كما يقولون ، كان التنسيق تامًا بين سعد ورفاقه من ناحية ورئيس الوزراء رشدى باشا وزير المعارف فى حكومته عدلى باشا يكن من ناحية أخرى ، كان كل طرف يبلغ الطرف الآخر بما يقوم به أولاً بأول ، كان اليوم ميلادًا لعهد جديد فى تاريخنا الوطنى .

مساء ١٣ نوفمبر ١٩١٨ أخذ سعد وزميلاه عبد العزيز فهمى وعلى شعراوى يتشاورون فى الطريقة التى يعلنون بها حقهم فى التحدث باسم الأمة ، فاتفقوا على تأليف هيئة تسمى الوفد المصرى ، إشارة إلى أنها وفد مصر للمطالبة باستقلالها ، كما اتفقوا على أن يعملوا على أن تحصل هذه الهيئة على توكيلات من الأمة تمنحها بمقتضاها هذه الصفة .

استغرق تأسيس هيئة الوفد المصرى عشرة أيام بين ١٣ و٢٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ ، وتألف الوفد فى تشكيله الأول يوم ١٣ نوفمبر برئاسة سعد زغلول باشا وعضوية على شعراوى باشا وعبدالعزيز فهمى بك ومحمد محمود باشا وأحمد لطفى السيد بك وعبد اللطيف المكباتى ومحمد على علوبة بك ، وكانوا جميعا أعضاء فى الجمعية التشريعية باستثناء محمد محمود وأحمد لطفى السيد ، كما كان أغلبهم من الميالين لتيار حزب الأمة باستثناء محمد على علوبة عضو اللجنة الإدارية للحزب الوطنى وعبداللطيف المكباتى المؤيد لتيار الحزب الوطنى ، واتفق أعضاء الوفد على قانونه الذى تضمنت مادته الأولى أسماء أعضاء الوفد ، ونصت مادته الثانية على أن مهمة الوفد هى السعى بالطرق السلمية المشروعة ، حيثما وجد للسعى سبيلاً ، فى استقلال مصر استقلالاً تامًا ، وقررت المادة الثالثة من القانون

أن الوفد يستمد قوته من رغبة أهالى مصر التى يعبرون عنها رأسًا أو بواسطة من يمثلونهم بالهيئات النيابية ، كما أشار القانون فى مادته الثامنة أن للوفد أن يضم إليه أعضاء آخرين ، الأمر الذى حدث بالفعل خلال الأيام والأسابيع التالية ، وقد صدَّق الأعضاء على قانون الوفد فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ .

لم يكن الوفد المصرى بهذه الصورة التى بدأ بها حزبا بالمعنى الدقيق للكلمة ، بل جماعة من الساسة تنوب عن الأمة وتمثلها فى المطالبة باستقلالها ، فقد عرفت مصر الأحزاب السياسية بشكل جنينى فى سبعينيات القرن التاسع عشر ، ثم عرفت التشكليات الحزبية المكتملة فى العقد الأول من القرن العشرين بتأسيس حزب الأمة والحزب الوطنى ، بالإضافة إلى عدد من الأحزاب الصغيرة الأخرى ، ولم يكن الوفد عندما قام حزبًا على شاكلة هذه الأحزاب ، كان تجمعًا من الساسة حول هدف واحد محدد وبرنامج من نقطة واحدة هى السعى من أجل استقلال مصر استقلالاً تامًا .

عندما تأسس الوفد كان الحزب الوطنى لا يزال قائمًا رغم ملاحقة سلطات الاحتلال لقادته أثناء الحرب ، وكان رجال حزب الأمة قد تحولوا إلى الاهتمام بالقضايا الاجتماعية والثقافية بعد إغلاق جريدة الحزب سنة ١٩١٥ ، وتحول بعض شبابهم إلى

الكتابة فى مجلة السفور، وعقب الحرب وتأسيس الوفد شكل مجموعة من هؤلاء الشباب الحزب الديمقراطى المصرى، وحاولوا الانضمام للوفد، لكن مسعاهم لم يكلل بالنجاح فلم يكونوا قد أعلنوا عن حزبهم بشكل رسمى بعد، ولم يقبلهم سعد فى الوفد رغم قربهم من تيار حزب الأمة سياسيًا وفكريًا، وانتمائهم بدرجة أو أخرى إلى مدرسته.

ولتأليف الوفد المصرى قصة تثير الخلاف بين الساسة والمؤرخين حول صاحب فكرته، لقد تعرض كثير من الساسة والمؤرخين لقضية صاحب فكرة تأليف الوفد فى كتاباتهم، منهم أحمد شفيق باشا وإسماعيل باشا صدقى ومحمود غنام ومحمد أبو الفتح وعبدالرحمن الرافعى، وتناولها بالدراسة والتحليل المؤرخ الراحل الدكتور عبد العظيم رمضان فى كتابه الرائد "تطور الحركة الوطنية فى مصر"، وحاول أن يميز بين المطالبة باسترداد مصر لحقوقها وفكرة تأليف الوفد كأداة لاسترداد الحق، فقد كان السعى لنيل مصر لاستقلالها مطلبًا عامًا لرجال السياسة فى مصر، بل حلمًا لمجمل المصريين، وكان التفكير فى وسيلة لتحقيق هذا الهدف شغلا شاغلا لكثير من الساسة المصريين.

ويلح السؤال، هل كان صاحب فكرة تشكيل الوفد هو سعد باشا الذى تزعم الوفد يوم تأسيسه؟ أم أن الوفد كان فكرة شخص آخر؟

وهنا يظهر اسم الأمير عمر طوسون أحد أمراء أسرة محمد على الذين عرفوا بمواقفهم الوطنية، كما يتردد اسم حسين باشا رشدى وزير الداخلية.

فمن منهم كان صاحب الفكرة؟

سؤال يُطرح بإلحاح بين المؤرخين والساسة منذ تسعين سنة، وتنحصر نسبة فكرة تشكيل الوفد المصرى بين ثلاثة من رجال ذلك العصر:

أولهم سعد باشا زغلول مؤسس الوفد وزعيمه ورئيسه الأول الذى كان وكيلاً منتخبًا للجمعية التشريعية وناظراً - أى وزيراً - للمعارف والحقانية فى عدة تشكيلات وزارية قبل الحرب العالمية الأولى، والذى يعتبره المؤرخون أول ناظر من أبناء الفلاحين فى عصر الاحتلال، وترجع علاقته بالعمل الوطنى إلى زمن الثورة العرابية وبداية عصر الاحتلال.

وثانيهم حسين رشدى طبوزاده باشا رئيس الوزراء ذو الأصول التركية، الذى كان يشغل منصب رئيس مجلس النظار أو ناظر النظار منذ أبريل سنة ١٩١٤، وعاصر إعلان الحماية البريطانية على مصر وكان وقتها نائبًا للحضرة الخديوية أثناء سفر عباس حلمى الثانى خارج البلاد إلى جانب عمله كناظر للنظار، وحمل على كاهله عبء التعامل مع سلطات الحماية فى فترة

الانتقال من نظام الخديوية إلى نظام السلطنة ، وكان أول من حمل لقب رئيس مجلس الوزراء فى مصر فى إطار التحولات التى صاحبت إعلان السلطنة فى مصر ، وذلك فى ديسمبر سنة ١٩١٤ ، واستمر فى منصبه حتى ٢٢ أبريل سنة ١٩١٩ ، أى أنه عاصر سنوات الحرب كلها واستمر حتى قيام الثورة .

أما ثالث الثلاثة فهو الأمير عمر طوسون سليل أسرة محمد على ، المعروف بمواقفة الوطنية المشوبه بميول عثمانية وبعدائه للاحتلال البريطانى وكذلك بميوله الإصلاحية ، وكان الأمير يعد من المناصرين للحركة الوطنية داخل الأسرة العلوية ، واستمرت مواقفه فى الدفاع عن الاستقلال والدستور مع مجموعة من أمراء أسرة محمد على فى مرحلة ما بعد ثورة ١٩١٩ .

ولكل واحد من الثلاثة قصة مع تشكيل الوفد المصرى ، إنها ثلاث قصص متقاطعة تنتهى كلها إلى ما حدث يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ وما تلاه من أيام مجيدة فى تاريخ مصر الحديث .

الأمر المؤكد أن النخبة السياسية المصرية كانت تنتظر انتهاء الحرب العظمى كى تحصل مصر على استقلالها التام ، فالعلاقة بالدولة العثمانية قد انتهت رسميًا وفعليًا ، بل إن الدولة العثمانية نفسها كانت توشك على أن تلقى حتفها ، ومبرر إعلان الحماية البريطانية على مصر ينتهى بانتهاء الحرب ، وبالتالى فالمنطق

الطبيعى لابد أن يقود إلى إعلان استقلال البلاد بإعلان الهدنة ، كذلك أحيا إعلان الرئيس الأمريكى ولسن لمبادئه الأربعة عشر الشهيرة ، ثم لما ردده فى خطبه السياسية فى العام الأخير للحرب حول حق تقرير المصير لشعوب الأرض الآمال فى النفوس .

لكن هل يحصل المصريون على استقلالهم من دون مطالبة؟

بالطبع لا ، لابد من هيئة أو وفد مصرى يفاوض من أجل هذا الاستقلال ويطالب به .

لا شك إذاً فى أن فكرة المطالبة بالاستقلال بعد الحرب كانت تشغل الساسة المصريين ، لكن ممن جاءت البداية؟

يكاد الجميع يتفقون على أن الأمير عمر طوسون كان أول من طرح الفكرة بشكل واضح ومستقيم ، ويقول الأمير عن ذلك بعد سنوات من الأحداث : "إن فكرة إرسال وفد رسمى للمطالبة بحقوق مصر فى مؤتمر الصلح ، الذى أزمع عقده فى نهاية الحرب العالمية الأولى قد خطرت ببالنا بعدما صرح الدكتور ولسن رئيس جمهورية الولايات المتحدة بمبادئه الأربعة عشر المشهورة فى ٨ يناير سنة ١٩١٨ ، تلك النقاط التى تمنح الحق لكل أمة صغرت أم كبرت فى تقرير مصيرها ، ولما كانت مسألة مصر ، بناء على هذا الاعتبار ، مسألة دولية ، وليس لدولة من دون سواها أن تنفرد بالنظر فيها ، وأن مثل هذه المسألة الهامة

تحتاج إلى درس وتمحيص قبل اجتماع المؤتمر، حتى لا يأتى يوم انعقاده إلا ونحن جميعًا مستعدون للمطالبة بحقوق بلادنا كاملة، ولا يضيع علينا الوقت سدى، فقد دفعنا ذلك إلى التكلم مع المرحوم محمد سعيد باشا فى شأنها (كان محمد سعيد ناظراً للنظار قبل حسين رشدى باشا كما عاد إليها مرة أخرى بعد استقالة رشدى سنة ١٩١٩) فاقترح علينا أن نتكلم فيها مع المرحوم سعد زغلول باشا لشخصيته البارزة فى الهيئة الاجتماعية وفى الجمعية التشريعية، فاستصوبنا هذا الرأى وصممنا عليه، ولم تمكنا المقادير من مقابلة سعد باشا إلا فى الحفلة التى أقامها المرحوم رشدى باشا فى ليلة ٩ أكتوبر سنة ١٩١٨ بكازينو سان استفانو احتفالاً بعيد جلوس المغفور له الملك أحمد فؤاد الأول، وذلك قبل الهدنة والصلح، لأن نهاية الحرب كانت قد بدأت فى هذا التاريخ، وفى تلك الليلة ذكرنا لسعد باشا قرب انتهاء الحرب وانعقاد مؤتمر الصلح، وإنه يحسن بمصر أن تفكر فى إرسال وفد للمطالبة بحقوقها أمام هذا المؤتمر. فاستحسن الفكرة ووعد بالتكلم مع أصدقائه فيها عند عودته إلى القاهرة وأن يخبرنا بالنتيجة".

هذه رواية الأمير للموضوع، فماذا كانت رواية سعد زغلول؟

تتفق رواية سعد زغلول فى مذكراته مع رواية الأمير عمر

طوسون، حول طرح الأمير للفكرة فى حفل ٩ أكتوبر سنة ١٩١٨ بسان استفانو بالإسكندرية فى حوار جانبى بينهما، ويزيد سعد على ذلك أن الأمير عاد مرة أخرى للنقاش معه فى الموضوع بعدها بأيام قليلة، فى حفل آخر أقامه السير رجنلد ونجت المندوب السامى البريطانى فى مصر تكريما للسلطان فؤاد بالإسكندرية يوم ٢٣ أكتوبر، والتقيا فى اليوم التالى فى القطار فى طريق عودتهما للقاهرة وتحادثا فى الموضوع مرة ثالثة، وحسب رواية لسعد زغلول فإنه رحب بالفكرة عندما عرضها عليه الأمير ولكنه قال له إن الفكرة "قامت فى بعض الرءوس من قبل وقد آن الآن أوانها"، الأمر الذى أكد عمر طوسون أنه لا يتذكر أن سعد زغلول قاله له.

وفى يوم ١١ نوفمبر أبلغ سعد زغلول الأمير عمر طوسون بموعده مع المندوب السامى البريطانى يوم ١٣ نوفمبر بمجرد تحديد الموعد، فقرر الأمير عقد اجتماع بقصره بشبرا يوم ١٩ نوفمبر ١٩١٨ لمناقشة أمر تشكيل الوفد ووجه الدعوات، إلا أن الحكومة قررت منع الاجتماع، وتم إبلاغ الأمير فأرسل للمدعوين خطابات بتأجيل عقد الاجتماع، ويذكر عبد الرحمن الرافعى فى كتابه عن ثورة ١٩١٩ أنه تردد أن الإلغاء كان باتفاق بين السلطان ورشدى باشا وسعد زغلول.

سعى الأمير عندما شعر باتجاه سعد زغلول وحسين رشدى إلى استبعاده لتكوين وفد مواز، وجمع بعض المقربين إليه وبعض رجال الحزب الوطنى، وبدا أن الحركة الوطنية فى طريقها للانقسام، لكن الأمير عمر طوسون تلقى رسالة من السلطان على لسان أمين يحيى باشا يدعوه فيها للكف عن التدخل فى هذه المسألة.

ويرى الرافعى أن سعد اعتبر دخول الأمير فى الوفد يعنى رئاسته بالضرورة له، وبالتالى فقد سعى لأن يشكل الوفد بعيداً عنه، وسواء صحت تفسيرات الرافعى أم لا فإن شعبية الوفد وابتعاده عن أن يشكل تحت رئاسة أحد أمراء الأسرة العلوية الحاكمة حتى لو كان هذا الأمير من أصحاب المواقف الوطنية مثل الأمير عمر طوسون قد أعطاه قوة وتأثيراً أكبر، وكما سجل الدكتور عبد العظيم رمضان فى كتابه المهم "تطور الحركة الوطنية فى مصر" فإن سعداً وصحبه كانوا يريدونها "حركة شعب لا إمارة، وحركة استقلال لا خلافة".

ومع ذلك يؤكد سعد زغلول فى مذكراته على فضل الأمير عمر طوسون فيقول بالحرف الواحد: "إن الأمير يستحق تمثالاً من الذهب لو نجحت المهمة".

فى نفس الوقت كان حسين رشدى باشا يفكر مع نهاية الحرب

فى الوسيلة التى يتحقق بها وعد الإنجليز بمنح مصر استقلالها مقابل موقفها أثناء الحرب العالمية الأولى، ولما كان هو الذى تعامل مع سلطات الاحتلال منذ اللحظة الأولى لقيام الحرب وإعلان الأحكام العرفية باعتباره (قائم مقام) خديوى مصر، كما أنه كان أول رئيس وزراء بعد إعلان السلطنة، وكان عليه مسئولية التعامل مع سلطات الحماية البريطانية، ورغم أن قرار الحماية والمراسلات الموجهة لرئيس الوزارة المصرى لا تحمل وعداً صريحاً باستقلال مصر بعد الحرب، إلا أن رشدى باشا ورجال حكومته ومنهم عدلى باشا يكن كانوا على قناعة كاملة بأن استقلال مصر مرتبط بانتهاء الحرب وانتصار بريطانيا وحلفائها، ومن هنا فقد كانت الحكومة المصرية وعلى رأسها حسين رشدى تفكر فى سبل المطالبة باستقلال البلاد، وتعد العدة لتشكيل وفد رسمى يتوجه إلى لندن لمناقشة حكومة جلالة الملك فى أمر مصر بعد الحرب، وكانت رؤية رشدى وعدلى أن وجود وفد غير رسمى أو "شعبى" إلى جانب الوفد الرسمى يدعم المطالبة بالاستقلال، ويعزز جهود الحكومة التى لا تستند إلى أى مشروعية شعبية، وسعد يملك هذه المشروعية باعتباره الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية، وبخبرته السياسية الطويلة فإنه أفضل من يرأس هذا الوفد، لذلك كان التنسيق كاملاً بين

سعد ومجموعته ورئيس مجلس الوزراء حسين باشا رشدى .

يبقى شخص رابع لم يفكر فى إرسال وفد بل قام بنفسه بالفعل ومنذ سنوات ما قبل الحرب برئاسة عدة وفود فى محافل دولية مختلفة للمطالبة باستقلال مصر ، إنه محمد فريد بك الزعيم المنسى ، خليفة مصطفى كامل فى رئاسة الحزب الوطنى ، الرجل الذى اختار المنفى ليواجه من خلاله الاحتلال ، فمنذ عام ١٩١٠ يشارك الزعيم محمد فريد فى مؤتمرات السلام العالمية ويلقى فيها الخطب ويقدم المذكرات شارحًا القضية المصرية ، كان أول مؤتمر للسلام يشارك فيه مؤتمر استوكهلم فى أغسطس سنة ١٩١٠ ، وشكل بعده جمعية السلام العام بوادى النيل ، ليشارك بعدها فى مؤتمر جنيف فى سبتمبر سنة ١٩١٢ ، ومؤتمر لاهاى فى أغسطس سنة ١٩١٣ على رأس وفد مصرى ضم محمد عبد الملك حمزة بك ومحمد على بك المهندس والأستاذ محمد السادة والأستاذ السيد منصور ، كما شارك فى مؤتمرات الأجناس المضطهدة بلندن فى فبراير ١٩١٤ ، ولوزان فى يونيو ١٩١٦ ، كما تقدم كذلك بمذكرة لمؤتمر الاشتراكية الدولية باستوكهلم سنة ١٩١٧ ، وفى أكتوبر من نفس العام وقبل طرح فكرة الوفد المصرى بعام أرسل مذكرة للدول المتحاربة والمحايدة يطلب فيها الإقرار باستقلال مصر التام وحريتها عند انعقاد

مؤتمر الصلح ، وتوالت مذكراته ورسائله من المنفى إلى كل محفل دولى يمكن أن يخاطبه ، بما فى ذلك مؤتمر الصلح نفسه الذى أرسل إليه ثلاثة تقارير فى ديسمبر ١٩١٨ ويناير ١٩١٩ طالب فيها باستقلال وادى النيل وقبول مصر فى عصبة الأمم وتمثيلها فى مؤتمر الصلح وحماية حرية الملاحة فى قناة السويس .

لقد كانت هناك رؤيتان داخل الحركة الوطنية رؤية الأمير عمر طوسون والحزب الوطنى وترى تدويل القضية وعرضها على مؤتمر الصلح ، ورؤية سعد زغلول ومجموعته وحسين رشدى وحكومته وترى الاتجاه إلى بريطانيا والحوار معها .

وقد نجح سعد زغلول فى الأيام الأولى للحركة فى لمٍّ الشمل الوطنى من خلال ضم أعضاء جدد للوفد يمثلون الاتجاهات المختلفة فى الحركة الوطنية .

(٤)

بيـت الأمـة

بين يوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨ يوم المقابلة التاريخية بين سعد وزميليه والسير ونجت ويوم ٢٣ نوفمبر ١٩١٨ يوم الإعلان عن تصديق أعضاء الوفد على قانونه كانت مصر كلها تتحرك ، لكنها حركة هادئة .

عندما شعر سعد ببوادر الانقسام بين الوطنيين اتجه لضم عناصر جديدة للوفد المصرى ، من مجموعة الحزب الوطنى ومن القريبين إلى الأمير عمر طوسون ، فدخل فى مفاوضات مع الحزب الوطنى لكنها انتهت إلى الفشل بسبب الخلاف على الأسماء ، فتصرف سعد من طرف واحد وقام بضم كل من مصطفى النحاس بك والدكتور حافظ عفيفى بك على اعتبار أنهما يمثلان الحزب الوطنى فقد كانا من المعتنقين لمبادئه حسب

تعبير الرافعى، وضم عناصر أخرى تمثل عناصر مختلفة من الأمة هم: حمد الباسل باشا وإسماعيل صدقى باشا ومحمود بك أبو النصر وسنيوت حنا بك وجورج خياط بك وواصف غالى بك وحسين واصف باشا وعبدالخالق مدكور باشا.

كانت الخطوة التالية التى ينبغى أن يتحرك الوفد فى اتجاهها هى اكتساب الشرعية لوجوده من خلال الحصول على توكيل من الأمة بتمثيلها، وكانت صيغة التوكيل تقول: "نحن الموقعين على هذا أنبنا عنا حضرات سعد زغلول باشا وعلى شعراوى باشا وعبدالعزيز فهمى بك ومحمد على بك وعبد اللطيف المكباتى بك ومحمد محمود باشا وأحمد لطفى السيد بك، ولهم أن يضموا إليهم من يختارون، فى أن يسعوا بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا للسعى سبيلاً فى استقلال مصر استقلالاً تامًا".

وكان يفترض أن يوقع على التوكيل أعضاء الهيئات النيابية القائمة وقتها مثل: الجمعية التشريعية ومجالس المديريات والمجالس البلدية، وأكبر عدد ممكن من الساسة والكتاب والمفكرين، ثم أعيان البلاد ومن يتيسر من المواطنين من مختلف الطبقات.

كانت الفكرة عبقرية، وتتبدى عبقريتها فى طبيعتها القانونية

وقدرتها على حشد الناس فى ذات الوقت، فالتوكيل إنابة من الأمة فردا فردا للوفد للحديث باسمها فى قضية الاستقلال، وحركة جمع التوقيعات على التوكيلات فى حد ذاتها دفعت مصر لتتحرك من ثباتها، وكانت فرصة للدعاية للقضية بين الجماهير ولحشدهم خلف زعامة شعبية حقيقية يشعر كل مواطن أنها تمثله فعلا.

لكن تلك الصيغة لم تكن هى ما اقترحه أعضاء الوفد فى البداية، كانت الصيغة الأولى تقول:

"نحن الموقعين على هذا قد أنبنا عنا حضرات سعد زغلول باشا وعلى شعراوى باشا وعبد العزيز فهمى بك ومحمد على بك وعبداللطيف المكباتى بك ومحمد محمود باشا وأحمد لطفى السيد بك، ولهم أن يضموا إليهم من يختارون، فى أن يسعوا بالطرق السلمية المشروعة ـ حيثما وجدوا للسعى سبيلاً ـ فى استقلال مصر، تطبيقا لمبادئ الحرية والعدل، التى تنشر رايتها دولة بريطانيا العظمى وحلفاؤها ويؤيدون بموجبها تحرير الشعوب".

ومبادئ الحرية والعدل التى نذكرها وثيقة التوكيل فى صيغتها الأصلية هى المبادئ الأربعة عشر التى أعلنها الرئيس الأمريكى ولسون فى رسالته إلى مجلس الشيوخ الأمريكى فى يناير سنة

١٩١٧ عند دخول الولايات المتحدة الحرب إلى جانب الحلفاء والتى أكد فيها على حق تقرير المصير لكل الشعوب.

لكن كيف تم تغيير صيغة الوثيقة؟

لتعديل الصيغة قصة طريفة يرويها عبد الرحمن الرافعى بالتفصيل.

لما نشرت الصيغة وتم تداولها لاقت اعتراض الجناح الراديكالى فى الحركة الوطنية، والذى كان يمثله الحزب الوطنى، وقد تركزت الاعتراضات على ثلاث نقاط: النقطة الأولى إغفال صيغة التوكيل للنص صراحة على الاستقلال التام باعتباره هدفًا لسعى حاملى التوكيل عن الأمة، وعدم الإشارة إلى السودان من قريب أو بعيد، حيث كان قطاعا كبيراً من الحركة الوطنية يعتبر مصر والسودان بلداً واحداً، أما الأمر الثالث الذى أثار الاعتراض فكان العبارة التى تذكر بريطانيا العظمى وتشير إليها باعتبارها تنشر راية الحرية والعدل فى الوقت الذى كانت تحتل فيه مصر لأكثر من ستة وثلاثين سنة منذ عام ١٨٨٢.

وتحمس أربعة من أعضاء الحزب الوطنى هم: عبد المقصود متولى ومصطفى الشوربجى ومحمد زكى على ومحمد عبد المجيد العبد وذهبوا إلى بيت سعد لمناقشته فى صيغة التوكيل وإبداء اعتراضهم عليها.

وقد استقبلهم سعد ودار بينهم حوار حول التوكيل وصيغته، وسرعان ما احتدم النقاش بين سعد وضيوفه، فقد غلبتهم الحماسة الوطنية واحتدوا فى لهجتهم على الشيخ فى بيته، واعتبر سعد أنهم قد أهانوه فغضب وقال لهم: "كيف تسمحون لأنفسكم بهذه الحدة وكيف تهينونى فى منزلى"، فأجابه محمد زكى على الفور قائلاً: "إننا نعتبر أنفسنا فى بيت الأمة لا فى بيت سعد الخاص".

فسر سعد من التسمية وراقت له الفكرة، وابتسم لمحدثيه وقال لهم: "لقد تنازلت عن ملاحظاتى".

اجتمع أعضاء الوفد عقب انتهاء المقابلة وبحثوا تعديل صيغة التوكيل وانتهوا إلى الصيغة المعروفة التى تم جمع التوقيعات عليها، والتى تتوافق مع رأى رجال الحزب الوطنى رغم عدم ذكر السودان فيها، وقد فسر الوفديون عدم ذكر السودان فى الصيغة بأنهم يعتبرون أن مصر تعنى مصر والسودان معًا.

وهكذا توحدت الأمة حول صيغة واحدة للتوكيل، بفضل سرعة بديهة محمد زكى ورحابة سعد زغلول. ومن يومها أطلق على بيت سعد اسم "بيت الأمة" وصار بيته بيتًا للأمة بحق.

(٥)

مصر فى حركة

كانت الخطوة الأساسية على طريق حشد الشعب المصرى وتنظيمه فى اتجاه الثورة حركة جمع التوقيعات على توكيل الوفد المصرى فى السعى من أجل استقلال البلاد، لقد أتى رفض سلطات الاحتلال الاعتراف بسعد وزملائه كوفد يمثل الأمة بعواقب وخيمة على الاحتلال، فكانت الفكرة البسيطة والعبقرية فى ذات الوقت هى أن يحصل الوفد على تفويض أو توكيل من الأمة بتمثيلها فى التفاوض من أجل استعادة حرية البلاد، وكان جمع التوقيعات من المصريين فرداً فرداً سبيل الوفد إلى توحيد الشارع المصرى خلف السعى نحو الاستقلال، وكان بداية الطريق إلى ترسيخ قيادة الوفد للأمة، وإبراز سعد زغلول كزعيم للحركة الوطنية المصرية.

فبعد أن أقر الوفد صيغة التوكيل النهائى فى أعقاب الحوار الذى دار بين سعد وأعضاء من الحزب الوطنى فى بيت سعد الذى أصبح بيتًا للأمة ، انطلقت حركة جمع التوقيع على التوكيلات بطول البلاد وعرضها ، ومعها انطلقت روح جديدة فى الأمة ، كانت البداية لحركة التوقيعات على التوكيلات بعد طبع الصيغة الأخيرة ، ووزعت التوكيلات أولاً على أعضاء الهيئات النيابية ، ثم امتد توزيعها بين مختلف الجماعات والتجمعات ، وسرعان ما انتشرت حركة جمع التوقيعات على التوكيل من القاهرة إلى المدن والقرى فى شمال البلاد وجنوبها ، وشاعت الحركة بين مختلف طبقات الأمة .

ويجمع المؤرخون الذين درسوا ثورة ١٩١٩ وأرخوا لها على أن الموقف الوطنى لحكومة حسين باشا رشدى ساعد على انتشار الحركة واتساعها ، فقد كانت حركة الوفد المصرى تتم بالتنسيق الكامل بين سعد وزملائه من ناحية ورئيس الوزراء حسين رشدى وعدلى يكن أهم أركان وزاراته من ناحية أخرى ، وكان هناك دعم واضح من الحكومة لحركة التوكيلات ، كان الجميع يوقن أن هناك هدفًا مشتركًا يتمثل فى الوصول إلى استقلال البلاد ، وإن التكاتف والتعاون والوحدة سبيلاً وحيداً لتحقيق هذا الهدف .

لقد أصدر رئيس الحكومة ووزير الداخلية حسين باشا رشدى تعليمات صريحة إلى مديرى الأقاليم بعدم التعرض لحركة التوقيع على توكيل الوفد ، ولا شك فى أن هذا الموقف دعم الحركة وطمأن الناس ودفعهم للتوقيع على التوكيل بسهولة ويسر .

وفى نفس الوقت الذى بدأت فيه حركة جمع التوقيعات فى النصف الثانى من شهر نوفمبر سنة ١٩١٨ ، وفى ٢٠ نوفمبر ١٩١٨ على وجه التحديد ، تقدم سعد زغلول بطلب لقيادة الجيش البريطانى فى مصر بالتصريح له بالسفر إلى إنجلترا هو وزملاؤه لعرض القضية المصرية ، لقد كانت البلاد خاضعة للأحكام العرفية ولا يصرح لمصرى بالسفر للخارج إلا بإذن السلطة العسكرية .

فى نفس اليوم ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٨ كتب أمين بك الرافعى العضو القيادى البارز فى الحزب الوطنى والشقيق الأكبر للمؤرخ عبد الرحمن الرافعى مذكرة عن المسألة المصرية ، عرض فيها قضية البلاد بشكل واف من النواحى السياسية والقانونية ، جمع فيها بين خبرة السياسى وحنكة المحامى وبلاغة الكاتب الصحفى ، وقد ترجمها إلى الفرنسية وقدمها لمعتمدى الدول الأجنبية فى مصر ، لإبلاغها إلى الرئيس الأمريكى ويلسن وإلى

بقية رؤساء الحكومات المشتركة فى مؤتمر الصلح ، وفى الوقت نفسه نشر أصلها بالعربية بين الساسة المصريين وفى صفوف الشباب المهتمين بالقضية الوطنية ، وقد نشر عبد الرحمن الرافعى نص المذكرة فى كتابه "ثورة ١٩١٩" وشغلت المذكرة ٢٠ صفحة من صفحات الكتاب .

كان رجال الحزب الوطنى فى مصر يعملون من جانبهم على الدعاية بشكل مواز ومستقل للقضية المصرية ، حقًا لقد انضم منتمون للحزب الوطنى ومتعاطفون مع خطه للوفد المصرى بعد أن قام سعد بزيادة أعضاء الوفد ، لكن هذا لم يثن رجال الحزب عن الحركة المستقلة فى الدعاية للقضية المصرية بمنطقهم الجذرى ، ولم تكن مذكرة الرافعى هى الجهد الوحيد للحزب الوطنى فى الدعاية للقضية المصرية ، كان الزعيم محمد فريد يجوب المحافل الدولية ويسعى من خلالها لطرح القضية داعيًا إلى استقلال البلاد استقلالاً تامًا ، ولما عقد مؤتمر الصلح فى باريس أرسل محمد فريد وزملاؤه من أعضاء اللجنة الإدارية للحزب الوطنى الذين كانوا فى سويسرا تقريراً فى ٥ ديسمبر ١٩١٨ إلى الرئيس ويلسن عقب وصوله إلى باريس وأعقبوه بتقريرين آخرين فى أواخر ديسمبر ١٩١٨ وأوائل يناير ١٩١٩ ، وقد رد سكرتير الرئيس ويلسن على فريد فى٢١ يناير بخطاب يؤكد فيه

تسلم الرئيس للمذكرة الموقعة من فريد وأعضاء اللجنة الإدارية للحزب الوطنى فى سويسرا ، ويعده بأن تلقى المسألة المصرية عناية الرئيس الخاصة ، وكان لتحركات فريد ورجال الحزب الوطنى فى الخارج أصداؤها فى الداخل ، مثلما كانت لكتابات رجاله ونشاطهم فى الداخل أصداؤها أيضًا .

لقد كانت مصر كلها تتحرك ، فماذا كان رد فعل سلطات الاحتلال ؟

(٦)

الشعب أسير فى بلده...

يبدو أن سلطات الاحتلال البريطانى لم تدرك للوهلة الأولى خطورة الحركة، ولم تكن تتصور الاستجابة الشعبية الهائلة لسعى الوفد المصرى من أجل تحقيق استقلال البلاد، لكن التوكيلات وصلت إلى ٢ مليون توكيل فى شعب كان تعدده ١٤ مليوناً، وفقًا لما ذكره المؤرخ المصرى المعاصر لأحداث الثورة محمد صبرى الشهير بالسوربونى، فى الجزء الأول من كتابه "الثورة المصرية" الذى ألفه بالفرنسية أثناء الثورة، وصدر فى فرنسا فى إطار حملة الدعاية للثورة التى نظمتها الجمعية المصرية بباريس. لقد أثبت نجاح حركة التوكيلات إجماع الأمة على الالتفاف حول الوفد المصرى ومؤازرة مطالبه بالسفر إلى إنجلترا وفرنسا للدفاع عن القضية المصرية وعرض مطالب الأمة.

كانت السلطات البريطانية فى مصر تكتفى بالمماطلة فى الرد على طلب سعد وأعضاء الوفد المصرى بالسفر، وتمنيهم بأن الأمر محل دراسة، الشيء فعلته مع رشدى باشا وعدلى يكن باشا، لكن اتساع حركة التوقيع على التوكيلات وانضمام ضباط الجيش والموظفين العموميين لها، ومباركة الحكومة للحركة دفعت السلطات البريطانية لتغيير موقفها، فقد شعرت سلطات الاحتلال البريطانى بخطورة الحركة فقررت التصدى لها، فأصدر المستر هينز المستشار الإنجليزى لوزارة الداخلية أوامره إلى مديرى المديريات باستخدام القوة لمنع حركة التوقيعات وبمصادرة التوكيلات.

وجاء رد سعد زغلول فى رسالة وجهها إلى حسين رشدى باشا رئيس الوزراء ووزير الداخلية يوم ٢٣ نوفمبر ١٩٢٣ أوردها عبدالرحمن الرافعى فى كتابه عن ثورة ١٩١٩، قال فيها:

"حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء ووزير الداخلية

أتشرف بأن أرفع لدولتكم ما يلى: لا يخفى على دولتكم أنه على أثر فوز مبادئ الحرية والعدل التى جاهدت بريطانيا العظمى وشركاؤها لتحقيقها، ألفت مع جماعة من ثقات الأمة ونزابها وأصحاب الرأى فيها وفداً لينوب عنها فى التعبير عن رأيها فى

مستقبلها تطبيقًا لتلك المبادئ السامية، لذلك شرعنا فى جمع هذا الرأى بصيغة توكيل خاص، فوق ما لكثير منا من النيابة العامة، فأقبل الناس على إمضاء هذا التوكيل إقبالاً عظيمًا مع السكينة والهدوء، هذا أقل مظهر نعرفه من مظاهر الإعراب عن رأى الأمة فى مصيرها، لكنه قد اتصل بنا أن وزارة الداخلية قد أمرت بالكف عن إمضاء هذه التوكيلات، ونظراً إلى أن هذا التصرف يمنع من ظهور الرأى العام فى مصر على حقيقته، فيتعطل بذلك أجل مقصد من مقاصد بريطانيا العظمى وشركائها، وتحرم الأمة المصرية من الانتفاع بهذا المقصد الجليل، ألتمس من دولتكم باسم الحرية والعدل أن تأمروا بترك الناس وحريتهم يتمون عملهم المشروع، وإذا كانت هناك ضرورة قصوى ألجأت الحكومة على هذا المنع، فإنى أكون سعيداً لو كتبتم لى بذلك حتى نكون على بصيرة من أمرنا، ونساعد الحكومة بما فى وسعنا على الكف عن إمضاء تلك التوكيلات.

وفى انتظار الرد تفضلوا يا دولة الرئيس بقبول شكرى سلفا على تأييد مبادئ الحرية الشخصية وعظيم احترامى لشخصكم العظيم.

الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية ورئيس الوفد المصرى

سعد زغلول"

وقد أكد حسين رشدى باشا فى رده على سعد موقف حكومته المؤيد لحركة جمع التوقيعات على التوكيل . . . فاتسعت الحركة وازدادت نشاطًا .

وعندما بلغ قيادات الوفد استمرار السلطات فى مصادرة التوكيلات الموقعة ، أرسل سعد خطابًا ثانيًا إلى رشدى يوم ٢٤ نوفمبر ١٩١٨ يشكو فيه من "أن رجال الحكومة لم يقتصروا على منع التوقيع على التوكيلات بل تجاوزوه إلى مصادرة ما تم التوقيع عليه منها . . . "

ووفقا لتفسير الدكتور عبد العظيم رمضان فى كتابه "تطور الحركة الوطنية" فإن الهدف من الخطابين كان إثبات واقعة المصادرة أكثر مما كان الهدف منهما وقف إجراءات منع حركة التوكيلات .

وفى اليوم التالى يوم ٢٥ نوفمبر ١٩١٨ رد حسين باشا رشدى على سعد زغلول مؤكدًا أن المصادرة جاءت بأوامر من المستشار البريطانى استنادا إلى استمرار الأحكام العرفية .

واستمرت حركة التوكيلات فقد شعر رجال الإدارة أن الحكومة توافق عليها وتساندها فتراخوا فى التصدى لها .

وفى يوم ٢٨ نوفمبر ١٩١٨ أرسل سعد إلى السلطات العسكرية البريطانية يستعجل التصريح له بالسفر ، فجاءه الرد

بعد يوم واحد بأنه "قد عرضت صعوبات تمنع من إجابته إلى طلبه فى الوقت الحاضر ، ومتى زالت تلك الصعوبات تبادر بإعطائه وصحبه الجوازات التى يطلبونها . . . "

كشف الجواب نوايا السلطة العسكرية البريطانية تجاه قضية سفر الوفد المصرى ، ومدى استهانة سلطات الاحتلال بالشعب وبإرادته ، فخاطب سعد المندوب السامى البريطانى فى نفس اليوم مطالبًا إياه بتذليل الصعوبات أمام سفر الوفد المصرى ليتمكن من الوصول إلى لندن قبل موسم الأعياد فى الأسبوع الأخير من ديسمبر ، عندئذ أسفرت دار الحماية عن موقفها وأبلغت سعداً بخطاب رسمى فى ١ ديسمبر برفض سفره هو وزملاؤه ، وأن عليهم أن يقدموا تصوراتهم كتابة إلى المندوب السامى البريطانى بمصر ، على أن لا تخرج تلك المقترحات عن الخطة التى رسمتها الحكومة البرطانية لمستقبل مصر .

"كان الشعب المصرى أسيرا داخل حدوده" .

هكذا وصفت مجلة "أوروبا الجديدة" حال الشعب المصرى عقب الحرب العالمية الأولى ، لقد انتهت الحرب لكن الأحكام العرفية ظلت قائمة فى البلاد ، لم يكن أحد من المصريين يستطيع السفر إلى خارج البلاد إلا بتصريح من السلطة العسكرية البريطانية ، حتى لو كان المسافر الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية سعد زغلول ، بل إن

رئيس الوزراء المصرى حسين باشا رشدى كان هو الآخر يحتاج لمثل هذا التصريح، وعندما تقدم هو وعضو حكومته عدلى يكن باشا بطلب للسفر لإنجلترا للتفاوض، ماطلتهما سلطات الاحتلال مثلما ماطلت سعد وصحبه.

ويقول المؤرخ المصرى المعاصر للثورة محمد صبرى السوربونى فى كتابه: "الثورة المصرية من خلال وثائق حقيقية وصور التقطت أثناء الثورة" واصفًا حال البلاد:

"إذا كانت إنجلترا قد استطاعت حبس شعب من أربعة عشر مليون نسمة، إلا أنها عجزت عن خنق صرخته التى كانت تعلو، لكنها نجحت فى الوصول بإحباطه وآلامه إلى أعلى درجة. لقد أصبحت مصر بإرادة إنجليزية كالإناء المكتوم... أمانى مرتعشة، انفعالات تغلى، وغضب يعتمل.

وكانت أوروبا تجهل كل هذا، ألم يكن وادى النيل بالنسبة لها غير مستعمرة إنجليزية؟

كانت وزارة الخارجية البريطانية تعلم ذلك، ولكنها كانت تأمل معالجة المرض بإنكار وجوده. إنها سياسة تبسيطية ذات نتيجة مدمرة".

وبالفعل كانت مدمرة... مدمرة لخطط بريطانيا فى السيطرة على مصر...

عقب رفض الإنجليز التصريح بسفر الوفد المصرى إلى الخارج لعرض القضية المصرية، والمماطلة الواضحة فى سفر رئيس الوزراء بدعوى انشغال وزير الخارجية البريطانى بالاستعداد للسفر لمؤتمر الصلح أخذت الأمور فى مصر تسير فى مسارات أخرى.

بدأ سعد زغلول حملة مضادة لمنعه من السفر، فأرسل خطابا إلى السير ونجت المندوب السامى البريطانى يوم ٣ ديسمبر ١٩١٨ يسجل فيه احتجاجه وأعضاء الوفد على منعهم من السفر، وأكد فى رسالته بشكل واضح على أن الوفد يتحرك فى ضوء الوكالة التى منحتها له الأمة مرسيا مبدأ جديدا فى السياسة المصرية يلتزم فيه المفاوض المصرى برأى الشعب الذى أوكل له المفاوضة باسمه، فقال:

"... ليس فى وسعى، ولا فى وسع أى عضو من أعضاء الوفد، أن يعرض اقتراحات لا تكون مطابقة لإرادة الأمة المصرية المعبر عنها فى التوكيلات التى أعطيت لنا".

ويرى الدكتور عبد العظيم رمضان فى تحليله لخطاب سعد أن هذا الخطاب يؤكد على رفض الوفد المصرى للتفاوض على أساس الحماية، ويعتبر الدكتور رمضان أن هذا الرفض "دليل على فساد الرأى القائل بأن الاستقلال الذى كان يطالب به الوفد

هو الاستقلال الذى لا يتعارض مع الحماية".

ولما كانت خطوات الوفد تتم كلها بالتنسيق مع رئيس الوزراء، فقد أرسل سعد رسالة إلى حسين رشدى باشا فى اليوم التالى يبلغه فيه بتطورات الأمور ويطلب منه الضغط من أجل سفر الوفد، لكن حسين رشدى نفسه كان ممنوعًا من السفر.

ولم يكتف سعد بمخاطبة رئيس الوزراء المصرى الذى لم يكن يملك من أمر نفسه شيئا مثله مثل سعد، فأرسل فى نفس اليوم برقية احتجاج إلى لويد جورج رئيس الوزراء البريطانى، وقال فى برقيته:

"إن الأمة المصرية بأسرها، من أكبر وزير إلى أصغر فلاح محبوسون داخل حدود بلادهم، ولا يسمح لأحد منهم بالخروج من هذا الحصار الشديد"...

ثم بدأ الوفد اتجاها جديدا بتدويل القضية وإخراجها من الجدل ثنائى الأطراف، الجدل المصرى البريطانى، فأرسل الوفد نداء إلى معتمدى الدول الأجنبية لإعلانهم بتأليف الوفد وأهدافه، وبتعنت السلطات العسكرية البريطانية تجاهه، ويختلف المؤرخون حول تاريخ هذا النداء فيذكر عبد الرحمن الرافعى أنه كان فى يوم ٦ ديسمبر ١٩١٨ بينما يشير أحمد شفيق إلى أن النداء صدر يوم ١٠ يناير ١٩١٩، وقد حدد النداء

بوضوح مطالب الوفد المصرى التى هى فى ذات الوقت مطالب الأمة التى وكلت الوفد فى الحديث باسمها.

وركز النداء على مطلبين رئيسيين أولهما الاستقلال التام الذى يعد حقا طبيعيًا للأمم، وأكد النداء أن مصر لم تهمل أبدا أمر المطالبة بهذا الاستقلال بل سفكت فى سبيله دم أبنائها فى ميادين القتال، وقد حاول النداء أن يربط هذا الاستقلال عن بريطانيا بسعى المصريين لتحقيق استقلالهم عن تركيا منذ ثلاثينيات القرن التاسع عشر، مرسخًا بذلك للمنهج المصرى فى الحركة الوطنية الذى يخالف منهج الحزب الوطنى الذى قام فى البداية على مماحكة قانونية تعتمد على السيادة الرسمية للدولة العثمانية على مصر. أما المطلب الثانى فكان الحكومة الدستورية.

وفى الوقت أكد النداء على تعهد مصر المستقلة الدستورية باحترام امتيازات الأجانب، والتزامها بنظام للمراقبة المالية يتم الاتفاق عليه ويتولى الإشراف على تطبيقه صندوق الدين العام، كما أكد النداء على استعداد مصر لقبول الاحتياطات التى تراها الدول للحفاظ على حياد قناة السويس.

وانتهى النداء إلى أن مصر "تعتبر نفسها حائزة لأكبر شرف بوضع استقلالها تحت ضمانة جمعية الأمم، تشترك بهذه المثابة

بقدر ما لديها من الوسائل فى تحقيق مبادئ العدل والحق على النمط الحديث" .

وفى نفس الوقت أرسل سعد زغلول برقية إلى الرئيس الأمريكى ويلسن يطلب إليه تحقيق مسعى الوفد فى السفر لحضور مؤتمر الصلح فى باريس ، ليعلن بذلك عن توجه جديد للحركة الوطنية المصرية .

(٧)

طريق الثورة

تطورت الأمور بسرعة خلال شهر يناير ١٩١٩ لتشق طريق الثورة، كان يوم ١٨ يناير الموعد المحدد لافتتاح مؤتمر الصلح فى باريس يقترب، ولا توجد بشائر لحل أزمة سفر الوفد المصرى إلى الخارج، سواء إلى لندن للتفاوض مع الحكومة البريطانية، أو إلى باريس لعرض القضية المصرية أمام المؤتمر الذى كان يفترض أن يرسم خريطة العالم ما بعد الحرب، بات واضحًا أن رسائل الوفد لم تجد نفعًا، لإرساله إلى المعتمد البريطانى فى القاهرة، ولا تلك التى أرسلها سعد إلى لويد جورج رئيس الوزراء البريطانى، كذلك لم يحرك سفراء الدول الأجنبية فى القاهرة الذين خاطبهم الوفد ساكنًا، إذ لا أمل فى مساندة

خارجية للقضية المصرية من دون حركة الشعب، هذا ما أدركه سعد ورجال الوفد.

بدأ الوفد أسلوبًا جديداً فى التحرك، الاتجاه إلى الداخل من أجل الضغط على الخارج، كان حشد الجماهير قد بدأ بالفعل منذ اليوم الأول لتشكيل الوفد من خلال حركة جمع التوكيلات التى قدمت نموذجًا فى النضال الوطنى السلمى القانونى والسياسى، فعلى الصعيد القانونى أعطى التوكيل مشروعية للوفد فى تمثيل الأمة، وعلى الصعيد السياسى وفرت حركة جامعى التوقيعات فرصة أمام أنصار الوفد للاتصال بالجماهير وشرح القضية، ومن ناحية أخرى كان التوكيل بمثابة عقد التزام بين الوفد وجماهير الشعب ظل يشكل قيداً على كل محاولة للتفريط فى حقوق الأمة فى المفاوضات السياسية مع بريطانيا، كانت حركة جمع التوكيلات قد مهدت الأرض أمام دعوة الوفد، لكن عدم الترخيص للوفد بالسفر كان يحتم على قادته التحرك بشكل أوسع بين الشعب.

ولما كانت الأحكام العرفية مطبقة، ويحول تطبيقها بين الوفد وتنظيم اجتماعات جماهيرية، فقد اتبع قادة الوفد خطة بديلة تقوم على تنظيم لقاءات واسعة فى منازلهم، وكانت البداية بدعوة من حمد باشا الباسل لاجتماع فى منزله القريب من بيت

الأمة يوم ١٣ يناير ١٩١٩، وحضر الاجتماع عدد كبير من الساسة والكتَّاب وأعضاء الهيئات النيابية والأعيان، وألقى سعد زغلول أول خطاب "جماهيرى" له بعد تشكيل الوفد المصرى، وقد صادف الاجتماع مرور شهرين على الزيارة التاريخية التى قام به سعد ورفيقاه لدار المعتمد البريطانى يوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨، والتى كانت نقطة البداية لأكبر ثورة شعبية فى تاريخ مصر الحديث.

وفى خطابه أكد سعد على أن المطالبة بالاستقلال ليست جديدة على المصريين، فقد بدأت عقب الاحتلال مباشرة، وروى قصة تشكيل الوفد ومنعه من السفر، وتحدث عن مؤتمر الصلح ومبادئ الرئيس الأمريكى ولسن، ثم شرح مطالب الوفد فى الاستقلال التام، وأكد أن هذا الاستقلال يشمل السودان كما يشمل مصر باعتبارهما من وجهة نظر الوفد كيانًا واحداً، وتحدث بإسهاب عن الأجانب فى مصر فى محاولة جديدة لطمأنتهم، وأشار إلى حاجة مصر لوجود الأجانب وإلى أهمية استمرار الامتيازات كمرحلة انتقالية، وأكد أن الامتيازات لا تتنافى مع الاستقلال، وختم خطابه باقتراح إرسال برقية إلى الرئيس الأمريكى باسم المجتمعين يحيونه فيها ويعلنون تأييدهم لمبادئه، ولم يكتف سعد بإلقاء خطابه فى حشد واسع، بل قام

الوفد بطبع الخطاب وتوزيعه على أوسع نطاق فى القاهرة والأقاليم.

الطريف فى الأمر أن الصحف الخاضعة للرقابة لم تشر إلى خطاب سعد، ويقول المؤرخ عبد الرحمن الرافعى فى كتابه عن ثورة ١٩١٩ أن ما أوردته صحيفة الأهرام فى عدد ١٤ يناير كان "نبذة عابرة لا يفهم منها شيء، قالت الأهرام فى خبرها الذى أنقله بنصه من كتاب الرافعى:

"دعا أمس حمد الباسل باشا العضو فى الجمعية التشريعية جماعة كبيرة من أعيان العاصمة والأقاليم إلى تناول الشاى فى منزله بشارع الداخلية، فلبى دعوته نحو ١٥٩ ذاتًا ووجيهًا وأديبًا، وضرب فى حديقة داره الواسعة سرادقًا جميلاً نسقت فيه الكراسى والمقاعد والأخونة على أجمل طراز، ثم قدمت الحلوى وأطايب المآكل للحاضرين مع الشاى والقهوة، فقضوا جميعًا من الساعة الرابعة إلى الساعة السادسة بأطيب الأحاديث، ثم انصرفوا رويداً رويداً وجماعات جماعات، وهم يتحدثون بفخامة هذا الاجتماع وبفضل الداعى وكرمه، وكان سعادته وشقيقه وآله يقابلون المدعوين بما فطروا عليه من اللطف والكرم العربى، ويمتعون أسماعهم مع أصدقائهم وصحبهم بما يشنفها، وتمنى الكل لو كثر مثل هذا الاجتماع الكبير".

استمرت الأمور فى تصاعدها، وقدم رشدى باشا رئيس الوزراء استقالته تضامنًا مع الوفد واحتجاجًا على منع الوفد الرسمى والوفد الشعبى من السفر، لكن السلطان فؤاد رفضها، وقامت بريطانيا باستدعاء مندوبها السامى السير ونجت إلى لندن للتشاور معه فى أحوال البلاد، فغادر مصر عن طريق بور سعيد يوم ٢١ يناير.

فكر سعد فى تكرار تجربة اجتماع دار حمد الباسل باشا، فدعا إلى اجتماع فى بيت الأمة يوم ٣١ يناير ١٩١٩، لكن السلطات البريطانية قررت منع الاجتماع، وبالفعل أرسل الميجور جنرال واطسن قائد القوات البريطانية خطابًا إلى سعد باشا قبل الاجتماع بأربعة أيام يطلب منه إلغاء الدعوة، وقد نشر الرافعى نص الخطاب الذى يقول فيه واطسن:

"علمت أن سعادتكم تعدون اجتماعًا فى منزلكم بمصر فى ٣١ الجارى يحضره نحو الستمائة أو السبعمائة شخص، وإنى أرى أن مثل هذا الاجتماع قد يحدث منه إقلاق للأمن، فبناء على هذا الإعلان الصادر تحت الأحكام العرفية المعلنة بتاريخ ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤، أرجو أن تتكرموا بالعدول عن إقامة هذا الاجتماع".

وأرسل سعد اعتذاراً إلى المدعوين يبلغهم فيه أن الاجتماع

ألغى بأمر السلطة العسكرية، وفى الوقت نفسه أرسل الوفد برقيتى احتجاج إلى رئيس الوزراء البريطانى والرئيس الأمريكى، وأعقبهما ببرقية إلى جورج كليمنصو رئيس وزراء فرنسا الذى كان رئيساً لمؤتمر الصلح للمطالبة بضرورة عرض القضية المصرية على المؤتمر.

وهكذا سدت السلطات العسكرية البريطانية منفذ الاجتماعات الحاشدة فى المنازل فماذا فعل الوفد؟

قرر الوفد وزعيمه سعد أن لا يفوت فرصة لمهاجمة الاحتلال والدعاية لقضية الاستقلال إلا ويستغلها أفضل استغلال، خصوصاً بعد أن صادرت السلطات العسكرية البريطانية حق الوفد ورجاله فى الاجتماع بمنازلهم.

وجاءت الفرصة على طبق من ذهب بمناسبة مناقشة مشروع قانون العقوبات الجديد الذى كانت سلطات الحماية البريطانية فى مصر تعد لإصداره ضمن سلسلة من التعديلات التشريعية التى ترسخ سلطة الاحتلال فى مصر وتجعل من نظامها القانونى نظاماً تابعاً، بما فى ذلك إصدار قانون أساسى (دستور) جديد. وهى التعديلات المعروفة بقوانين برونيت نسبة إلى السير وليم برونيت مستشار دار الحماية البريطانية فى مصر، وكان المستشارون الإنجليز يروجون لهذه التعديلات التشريعية ويقومون بالدعاية

لها فى الأوساط القانونية والتشريعية المصرية. وفى هذا السياق دعت الجمعية السلطانية للاقتصاد السياسى والتشريع والإحصاء لاجتماع فى مقرها يوم ٧ فبراير سنة ١٩١٩ لسماع المحاضرة مستر بريسفال المستشار بمحكمة الاستئناف الأهلية، وكان بريسفال قد ألقى محاضرة فى نفس الموضوع يوم ١٧ يناير، وتلك كانت محاضرته الثانية فى نفس الموضوع.

ذهب سعد وعدد كبير من أعضاء الوفد المصرى لحضور الاجتماع ضمن حشد ضخم من رجال السياسة والقانون من بينهم عبد الخالق باشا ثروت وزير الحقانية، وبعد أن انتهى بريسفال من محاضرته التى ألقها بالفرنسية، اعتلى سعد منصة الخطابة وأعلن أن لديه ملاحظات على المحاضرة وعلى مشروع القانون، وتحدث بالعربية موضحاً أن بريسفال يعرف العربية، لكن الحقيقة أن سعداً لم يكن يقصد برسفال بحديثه، إنما كان هدفه جمهور الحضور وعبرهم كل أبناء الشعب المصرى، كما أن نقد مشروع القانون الجديد لم يكن هدف سعد الأساسى من الحضور والتعليق بل طرح قضية الاستقلال من خلال مناقشة هذا القانون، إنه أسلوب فى النضال السياسى يتبعه المناضلون عندما تضيِّق عليهم السلطات سبل التعبير عن آرائهم، ابتدعه سعد وسار على خطاه أجيال وأجيال.

استهل سعد كلمته قائلاً:

"أيها السادة، إنى أشكر المحاضر على ما قاله من أنه يريد أن يكون لمصر فى المستقبل شرع خاص، ولكنى أقول لحضرته إن هذا الشرع موجود فعلا منذ أمد بعيد، إن أمتنا المصرية ليست من قبيل الأقوام الهمج الذين ليست لهم شرائع مقررة، إنما بلد كبلدنا تكون له حياة عريقة فى القوانين والشرائع فإن من الخطر أن يعمد إلى تغيير كلى فى شرعه بدون أن تدعو الضرورة لذلك أو تهدى إليه التجربة والاختبار، إن قانون العقوبات المصرى المأخوذ عن القانون الفرنسى جرى عليه العمل منذ زمن طويل، فهو جزء من محصولنا القانونى تشربته أفئدة قضاتنا ومحامينا، وسرى فى أخلاق الأمة سير الدم فى الجسد. . . "

وانطلق سعد بذكاء شديد من المناقشة القانونية إلى المناقشة السياسية، فانتقد استخدام الجمعية العلمية وسيلة للترويج لقبول الأمة بهذا التشريع وتمريره دون عرضه على الجمعية التشريعية، ثم انتقل إلى مهاجمة القانون لأنه يستند فى مواده على حالة الحماية، وقال عن الحماية إنها: "حالة سياسية لا وجود لها الآن بمصر" . . . واستطرد قائلاً: "إن بلادنا لها استقلال ذاتى ضمنته معاهدة ١٨٤٠، واعترفت به جميع المعاهدات الدولية الأخرى، وعبثًا يحاولون الاعتماد على ما حصل من تغيير هذا النظام

السياسى أثناء الحرب، إنكم أيها السادة تعلمون وكل علماء القانون الدولى يقررون أن الحماية لا تنتج إلا من عقد بين أمتين، تطلب إحداهما أن تكون تحت رعاية الأخرى، وتقبل الأخرى تحمل أعباء هذه الحماية، فهى نتيجة عقد ذى طرفين موجب وقابل، ولم يحصل من مصر ولن يحصل منها أصلا".

وأكد على أن الحماية التى أعلنتها بريطانيا من جانب واحد سنة ١٩١٤ باطلة لا وجود لها قانونا، وأنها كانت ضرورة من ضرورات الحرب تنتهى بنهايتها. . .

وقد قضت كلمة سعد على مشروع برونيت تمامًا.

واستقبلت الكلمة استقبالا حماسيا من الحاضرين، وسرعان ما ذاع خبرها وانتشر نصها بين المصريين، وأصبحت حديث الأمة، رغم تجاهل الصحف لها بسبب الرقابة والأحكام العرفية، لدرجة أن جريدة وادى النيل التى كانت تصدر فى الإسكندرية أشارت إلى الموضوع فى خبر مقتضب بعنوان: "فى جمعية الاقتصاد والتشريع" جاء فيه:

"ألقى المستر بريسفال المستشار بمحكمة الاستئناف الأهلية بعد ظهر الجمعة الماضية بقية محاضرته الخاصة بالتشريع المصرى الجديد فى جمعية الاقتصاد والتشريع، وبعد أن انتهى من إلقائه وقف أحد السامعين وبسط بعض ملاحظات ثم انفض الاجتماع".

(٨)

وعادت الروح

"إن هذا الشعب الذى تحسبه جاهلاً ليعلم أشياء كثيرة. ولكنه يعلمها بقلبه لا بعقله، إن الحكمة العليا فى دمه ولا يعلم، والقوة فى نفسه ولا يعلم، هذا شعب قديم. جيء بفلاح من هؤلاء وأخرج قلبه تجد فيه رواسب عشرة آلاف سنة من تجاريب ومعرفة رسب بعضها فوق بعض وهو لا يدرى.

نعم هو يجهل ذلك. ولكن هناك لحظات حرجة تخرج فيها هذه المعرفة وهذه التجاريب فتسعفه وهو لا يعلم من أين جاءته. هذا ما يفسر لنا تلك اللحظات من التاريخ التى نرى فيها مصر تطفر طفرة مدهشة فى قليل من الوقت.. وتأتى بأعمال عجاب فى طرفة عين."

تحمل كلمات توفيق الحكيم فى روايته "عودة الروح" رؤيته لحال الشعب المصرى، التى عبر عنها على لسان أحد شخوص روايته مسيو فوكيه عالم الآثار الفرنسى، فى حواره مع مفتش الرى الإنجليزى مستر بلاك، وكلمات الحكيم تعبر بصدق عن حال الشعب المصرى قبيل الثورة، فلم يكن الإنجليز يتصورون عندما منعوا سفر الوفد المصرى لعرض قضية البلاد على مؤتمر الصلح، ولا عندما رفضوا سفر رئيس الحكومة رشدى باشا إلى لندن للتفاوض، لم يكونوا يتصورون أن الشعب يمكن أن يثور، كانوا مغرورين بقوتهم العسكرية وبأحكامهم العرفية التى توهموا أنها ستمنع الشعب من الحركة إذا أراد، لقد خدعهم موقف الشعب المصرى أثناء الحرب العالمية الأولى، كان الإنجليز يخشون عندما أعلنوا حمايتهم على مصر وعزلوا عباس أن يثور المصرييون، لكنهم لم يفعلوا، كان الإنجليز يخشون عندما دارت المعارك مع الأتراك على جبهة سيناء أن تنفجر مصر من الداخل وتهب لتساند تركيا، لكنها لم تفعل، اعتقد الإنجليز أن المصريين أضعف من أن يثوروا، وظنوا أن روح المقاومة قد ماتت فيهم، لم يدرك الإنجليز أن استبدال حسين كامل بعباس حلمى لا يشغل بال المصريين ولا يهتمون له، ولم يفطنوا إلى أن الدولة العثمانية لا تعنى للمصريين شيئًا، وإنها لا تستحق أن يثوروا لأجلها، إن

هذه الأمور لم تكن تشغل بال المصريين باستثناء قلة محدودة من النخبة السياسية والفكرية المصرية المعزولة عن الشعب المصرى وهمومه الفعلية.

أما ما حدث فى مصر منذ يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ فكان أمراً مختلفًا، لم يشعر الإنجليز ورجالهم فى مصر وأعوانهم من المصريين بهذه الروح الجديدة، فتمادوا فى غيهم، وزادوا فى تعنتهم، وفى المقابل كانت روح المقاومة تسرى بسرعة فى النسيج المصرى، وقيادة الوفد بزعامة سعد زغلول تزداد إصراراً على المواجهة وتصعد من مواقفها طوال شهر فبراير سنة ١٩١٩، وحسين رشدى باشا رئيس الوزراء يقدم خطاب استقالة جديد للسلطان فؤاد فى ١٠ فبراير سنة ١٩١٩ يكشف عن ما كان عليه ساسة ذلك الزمن من قوة موقف واعتداد بالنفس وحفاظ على حقوق الوطن والأمة، قال رشدى باشا موجهًا خطابه للسلطان:

"على أثر كتابى المرفوع إلى سدتكم العلية بتاريخ ٣٠ ديسمبر سنة ١٩١٨ الذى ألححت فيه ذلك الإلحاح على عظمتكم بقبول استعفائى قد كنت رضيت من باب التوفيق بالاتفاق الآتى بيانه: وهو أن صاحب المقام الجليل المندوب السامى ينتهز فرصة سفره إلى لندن فيشرح شفهيًا للحكومة البريطانية أننى بعد وصول الحالة إلى الحد الذى بلغته أصبحت لا أكتفى بما عرض علىّ

وقتئذ من سفرى أنا وزميلى عدلى باشا إلى لندن فى النصف الأول من فبراير وإننى أشترط لسحب استعفائى شرطًا أساسيًا هو إباحة السفر إلى أوروبا لمن يطلب من المصريين، وكان من ضمن ذلك ورود جواب الحكومة البريطانية بالتلغراف فى بحر مدة مناسبة من وصول المندوب السامى إلى إنجلترة. . . على أنه قد مضى عشرة أيام على الأقل بعد الوقت الذى لا بد أن يكون المندوب السامى وصل فيه إلى لندره، ومع ذلك فلم يصلنى جواب ما، ويستحيل علىّ أن أقبل أى تأخير جديد، وإننى أُعتبر فى حل من القيام ولو مؤقتًا بأى عمل، حتى ولو كان مستعجلاً. . . فأعود إلى التمسك بكتابى المشار. . . وألتمس من عظمتكم بكل إلحاح إنهاء حالة شاذة قد زاد طول العهد عليها".

عقب الاستقالة قبلت الحكومة البريطانية دعوة رشدى وعدلى وحدهما إلى لندن، إلا أنهما رفضا السفر قبل السماح لأى مصرى يرغب فى السفر بممارسة حقه الطبيعى، فاضطر السلطان فؤاد إلى قبول استقالة الحكومة فى أول مارس سنة ١٩١٩، وفى اليوم التالى وجه الوفد المصرى خطابًا شديد اللهجة إلى السلطان فؤاد ينتهى بالعبارة التالية:

". . . دفعنا واجب خدمة بلادنا وإخلاصنا لمولانا أن نرفع

لسدته شعور أمته التى هى الآن أشد ما تكون رجاء فى استقلالها وأخوف ما تكون من أن تلعب به أيدى حزب الاستعمار، والتى تطلب إليه بحقها عليه أن يغضب لغضبها، ويقف فى صفها، فتنال بذلك غرضها، وإنه على ذلك قدير".

وفى ٤ مارس أرسل الوفد خطاب احتجاج إلى معتمدى الدول الأجنبية فى مصر يفضحون فيه السياسة البريطانية فى البلاد، وبعدها بيومين استدعى الميجر جنرال واطسن قائد القوات البريطانية فى مصر بالنيابة رئيس الوفد وأعضاءه إلى فندق سافوى بميدان سليمان باشا، حيث مقر القيادة وتلى عليهم إنذاراً بريطانيًا رسميا بتطبيق الأحكام العرفية عليهم فى حال استمرارهم فى معارضة السياسة البريطانية.

كان رد الوفد واضحًا فى اليوم نفسه بإرسال برقية احتجاج إلى لويد جورجرئيس وزراء بريطانيا، قبل أن تمضى ٤٨ ساعة، وفى يوم ٨ مارس سنة ١٩١٩، كانت السلطات البريطانية قد ألقت القبض على سعد زغلول ومحمد محمود باشا وإسماعيل صدقى باشا وحمد الباسل باشا وأودعتهم ثكنات قصر النيل، وفى اليوم التالى تم ترحيلهم إلى بور سعيد ومنها إلى مالطة منفيين بعيداً عن الوطن، شاع الخبر بسرعة فى العاصمة ومنها إلى الأقاليم، ما هى إلا ساعات قليلة وبدأت الثورة صباح

الأحد ٩ مارس سنة ١٩١٩ ، وكانت البداية من طلبة مدرسة الحقوق ، واشتعلت نار الثورة فى مصر من أقصاها إلى أقصاها .

وصدقت كلمة الحكيم :

"احترس . . . احترسوا من هذا الشعب فهو يخفى قوة نفسية هائلة" .

(٩)

سعد فى المنفى

بعد رحيل سعد زغلول زعيم ثورة ١٩١٩ وقائدها فى ٢٣ أغسطس ١٩٢٧ صدرت عدة كتب عنه، منها كتاب صغير للكاتب الصحفى كريم ثابت بعنوان "سعد فى حياته الخاصة" صدر فى ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٩، جمع فيه مؤلفه معلومات مختلفة عن حياة سعد الخاصة منذ طفولته إلى يوم وفاته، سمع بعضها من سعد نفسه وبعضها الآخر جمعه من المقربين منه فى حياته أو بعد وفاته، وكان كريم ثابت قد نشر بعضًا منها فى مقالات بمجلات "العالم" و"كل شيء والعالم" و"المصور"، ثم جمعها فى هذا الكتاب الذى أهداه إلى أم المصريين شريكة سعد فى جهاده.

من ضمن فصول هذا الكتاب فصل بعنوان "سعد ومعيشته فى

مالطة" يحكى فيه كريم ثابت تفاصيل عن حياة سعد فى المنفى نقلاً عن حمد الباسل باشا أحد قادة الوفد البارزين الذين تم نفيهم مع سعد فى مارس ١٩١٩ ، والذى يروى تفاصيل قصة النفى منذ القبض عليهم ، ويكشف عن مشاعرهم وأفكارهم فى هذه الرحلة العصيبة ، وكيف علموا بخبر الثورة ، يقول حمد باشا :

"قبيل غروب شمس يوم من الأيام اعتقلت السلطة العسكرية سعد باشا وصحبه الثلاثة ، ونقلنا جندها إلى ثكنات قصر النيل ، وهناك أبلغونا أننا سنسافر فى صباح الغد ، وإنه يحسن بنا أن نأخذ معنا من الثياب والملابس ما يكفينا لشهر على الأقل ، فسألنا إلى أين سنسافر؟ فأجابونا بأننا سننقل إلى بقعة غير معلومة ، فألححنا فى معرفة هل تقع هذه البقعة فى الأراضى المصرية أو فيما يجاورها من الديار الفلسطينية؟ أم أننا سنجتاز البحار وننفى إلى غير بلاد الشرق من الأمصار؟ فكان الجواب أن الجهة التى سنرحل إليها يجب أن يبقى اسمها مجهولا عنا ، فأذعنا للقوة واستسلمنا لمشيئة خالقنا ، ورضى رجال السلطة بأن نجلب من منازلنا ما نحتاج إليه من الحاجيات فى رحلتنا كما أنهم سمحوا لكل منا بأن يستصحب معه خادمه .

وفى صباح اليوم التالى وضعت أمتعتنا فى سيارة من

سيارات الجيش الكبيرة ، ودعينا نحن إلى ركوب سيارات صغيرة نقلتنا من ثكنات قصر النيل إلى محطة العاصمة ، ووقفت بنا على رصيف القطار الذى أقلنا فى الساعة الحادية عشرة إلى بورسعيد ، وكان يحرسنا فى ديواننا اثنان من الضباط وأربعة من الجنود الشاكى السلاح . . .

ولما دنا القطار من الإسماعيلية أخذنا نتساءل هل سننزل فيها توطئة لنقلنا إلى السويس ومنها إلى سيلان أو إلى غيرها من بلاد الله الواسعة أم سنستأنف سفرنا إلى ما بعدها من المحطات ، فلما بلغنا الإسماعيلية ولم يبد حراسنا حركة أو إشارة ، أدركنا أننا قاصدون إما إلى القنطرة فنذهب منها إلى فلسطين أو إلى بورسعيد لنركب منها متن البحر الأبيض المتوسط ، ولكننا لم ننزل فى القنطرة فقلنا إلى بورسعيد إذن ، ولما وصلنا إليها قادونا إلى باخرة كانت راسية فى مينائها واسمها كالدونيا ، ولم يكن فيها سوى جند وضباط من رجال الجيش البريطانى ، وكانوا مسافرين إلى أوروبا .

وركبنا الباخرة ونحن نجهل الجهة التى نقصد إليها ، ولكن لم تكد الباخرة تقلع بنا وتمر أمام تمثال دى لسبس حتى جاءنا الضابط المكلف بحراستنا وأخبرنا أننا ذاهبون إلى مالطة التى اختارها ولاة الأمور منفى لنا ، اعترضنا عندئذ على استصحاب

خدمنا معنا، وقلنا إنه إذا كنا نحن قد أتينا عملاً تظن السلطة العسكرية، أننا نستحق النفى عقابًا عليه، فما ذنب هؤلاء الخدم المظلومين الذين لم يكن لهم فى الموضوع ضلعاً، فلما سمع خدمنا هذا الكلام احتجوا عليه وأقسموا أن يرافقونا فى جميع غدواتنا وروحاتنا، ويشاركونا فى سرائنا وضرائنا.

وفى اللحظة التى خرجت فيها الباخرة من المياة المصرية قيل لنا إن البحر لا يزال مملوءاً بالألغام التى بثها الألمان فى كل مرحلة من مراحله لاقتناص بواخر الحلفاء كما قيل لنا إنه يجب علينا أن نكون دائمًا على استعداد لكى ننجو بأنفسنا فى حالة حدوث انفجار، ولكى لا نؤخذ على غرة أخذوا يدربوننا مع الجنود الذين كانوا مسافرين معنا على سبل النجاة والخلاص، فكانوا يعطون كل واحد منا طوقًا من الفلين ويرشدونه إلى مكانه فى قارب النجاة المعين لنزوله فيه فى حالة حدوث انفجار فى الباخرة، ثم يمثلون رواية الغرق بجميع أدوارها ليتأكدوا من أننا استوعبنا الدروس التى ألقوها علينا فى هذا الشأن.

ولما صرنا على مقربة من مالطة توقفت الباخرة عن السير، ثم لم نلبث أن أبصرنا زورقًا بخاريًا يدنو منها قادمًا من الجزيرة فأدركنا فى الحال أنه الزورق المعد لنقلنا إلى البر، ولما صار محاذيًا للباخرة صعد منه إليها ضابط فظ الطباع شرس الأخلاق

فحيانا بعجرفة وخاطبنا بغطرسة قائلاً: إنه لا يسمح لكل منا إلا بحمل حقيبة صغيرة، أما الحقائب الكبيرة فيجب أن نتركها ورائنا فى الباخرة لأن لا محل لها فى الزورق، واتفق أن ربان الباخرة كان واقفًا بجانبنا ساعتئذ فلما سمع اللهجة التى يخاطبنا بها هذا الضابط دنا منه وقال له إنه يحمل توصية بوجوب معاملتنا باحترام، فلم يسعه عندئذ سوى الإذعان ورضى بأن نأخذ معنا ما نريده من حقائبنا وأمتعتنا.

ولما وطأت أقدامنا البر ألفينا مركبة صغيرة ذات عجلتين فى انتظارنا فأركبنا فيها سعد باشا وأحد الأصحاب، وسرت أنا والصاحب الرابع بجانبها على الأقدام.

وبعد ما سرنا مسافة طويلة وصلنا إلى قشلاق فردالا الذى اختاره ولاة الأمور البريطانيون ليعتقلونا فيه، فخصصوا لكل واحد منا غرفة للنوم وغرفة للجلوس وحمامًا، وكانت غرفنا كلها واقعة فى صف واحد بعيداً عن أماكن الجنود، فاسترحنا واغتسلنا وأبدلنا ملابسنا، ثم سألنا عن التدابير التى اتخذت لإعداد طعامنا فأجابونا: إنهم سيصرفون لنا كل يوم كذا دراهم من الخضار وكذا دراهم من الزبدة، فاعترضنا على هذه المعاملة، فقالوا إنهم سيختارون لنا طاهيًا ألمانيًا بارعًا ليطبخ لنا ما نشاء من الأطعمة وأصناف المأكولات بما يصرفونه لنا كل يوم من

المواد الغذائية ، زادوا على ذلك إنه إذا كنا نبغى أن نحصل على مأكولات أخرى ففى طاقتنا أن نحصل عليها من كانتين الضباط على أن ندفع نحن ثمنها من مالنا الخاص ، فسررنا بذلك وجمعنا ما كان معنا من مال يسير وأخذنا ننفق منه على شراء ما كان يطيب لنا من المأكولات والأطعمة ، وطلبنا من القائمين على حراستنا أن يسمحوا لنا بمكاتبة أهلنا ليبعثوا إلينا بما نفتقر إليه من مال فقالوا لنا إنهم سيؤدون عنا هذه المهمة ، وفعلاً أخبرونا بعد يومين أن كلاً منا تلقى خمسمائة جنيه من مصر ، وإن هذا المبلغ أودع باسمه فى صندوق مكتب القشلاق ، فكنا إذا اشترينا شيئًا من الكانتين أمضينا على الفاتورة فيأخذها مديره ويقبض قيمتها من مكتب القشلاق الذى كان يخصم ما يدفعه عنا من المال المودع عنده باسمه .

وبعد ما استقر بنا المقام فى مالطة قال لنا سعد باشا فى يوم من الأيام إنه فرغ من إعداد برنامج معيشتنا فى منفانا فخصص بعض ساعات النهار للدرس والمذاكرة وخصص ساعات أخرى للمطالعة والمحادثة وخصص ما بقى من الساعات للتريض والتفكه ، وإذ كان رجال القشلاق يطفئون أنواره الساعة التاسعة مساء طلبنا أن يدعوا أنوار غرفنا مضاءة حتى الساعة الحادية عشرة فأجابونا إلى طلبنا .

والتقيت فى مالطة برجل ألمانى ، من المعتقلين الألمان ، عرفته فى الفيوم وكان يعطينى دروسًا فى اللغة الإنجليزية ، فسررت بلقائه ، ولما عرف سعد باشا تاريخ علاقتى به كلفنى أن أطلب منه أن يعطيه دروسًا فى اللغة الإنجليزية ، فرضى الرجل عن طيب خاطر ، وأخذ الرئيس يتلقن تلك اللغة على يده .

وكنا حتى ذلك الحين نجهل تمامًا ما حدث فى مصر من الحوادث عقب إبعادنا عنها ، إذ أن القائمين على حراستنا كانوا يحولون دون تسرب الجرائد إلينا ، ولكن أحد الضباط المكلفين بمراقبتنا قال لنا مرة : إنكم غادرتم مصر بعدما صيرتموها شعلة من نار ، فأدركنا أن فى مصر حالة غير عادية ، لكننا لم نشأ أن نكثر من السؤال والاستقصاء كى لا تحوم الظنون حولنا .

وبعد يومين دخل علينا طاهينا الألمانى وأخرج من حذائه نسخة من جريدة التيمس ، ودفع بها إلينا فقرأنا فيها أن الشعب المصرى هاج وماج على أثر القبض علينا وإبعادنا ، وأن مصادمات شتى وقعت بين الطلبة والجنود البريطانية ، وأن الطيارات الإنجليزية ألقت قنابلها على عربان الفيوم وقتلت أربعمائة منهم ، وأن الجماهير تبدى مقاومة فى كل مكان ، وأن وأن وأن . . . . إلى غير ذلك من أخبار الحركة التى كنا نجهل أمرها كل الجهل ، فترحمنا عندئذ على الموتى ، وأدركنا أن

الشعب المصرى جاد فى نهضته ماضٍ فى نضاله، فأقسمنا ساعتئذ على أن نفنى فى خدمته وفى سبيل الدفاع عن قضيته، وأن ننبذ الحياة المادية ولا نهتم إلا بالشئون المعنوية، وبتنا على أحر من جمر نرقب ما تخبئة لنا الأيام من مفاجآت. . . ."

(١٠)

كرة الثلج

كان الإنجليز يتصورن أن نفى سعد سيمر مثلما مرت تدخلاتهم السابقة، لقد عزل إسماعيل ونفى، ونفى أحمد عرابى ورفاقه بعد محاكمة سياسية، واختار محمد فريد الابتعاد عن الوطن تحاشيًا للاعتقال والسجن، وعزل الخديوى عباس حلمى الثانى ومنع من العودة إلى مصر، وفى كل هذه الحالات لم تشهد مصر احتجاجًا أو اعتراضًا له قيمة أو تأثير، لكن الحال هذه المرة كان مختلفًا، فإسماعيل وعباس حاكمان لا يهتم الشعب كثيراً بأمر عزلهما أو نفيهما، وعرابى نفى بعد معركة خرج منها الشعب المصرى مهزومًا ومنكسراً فاقداً لطاقة المقاومة لسنوات، أما محمد فريد فرغم حركة البعث الوطنى التى بدأت مع بدايات القرن العشرين بقيادة مصطفى كامل، إلا أن تلك

الحركة كانت محصورة إلى حد كبير فى إطار النخبة السياسية وطلاب المدارس العليا.

لكن الأمر كان مختلفًا تلك المرة، ففضلاً عن التحولات الاجتماعية والاقتصادية التى مرت بها مصر خلال سنوات الحرب العالمية الأولى، كان الوفد المصرى قد نجح فى حشد الشعب كله حول قضية الاستقلال من خلال حملة جمع التوقيعات على التوكيلات، لذلك عندما صحت مصر يوم ٩ مارس على خبر نفى سعد زغلول ورفاقه إلى مالطة هبت ثائرة، ويروى عبد الرحمن الرافعى الذى كان معاصراً للأحداث القصة فى كتابه عن "ثورة ١٩١٩"، فيقول:

"بدأت الثورة بمظاهرات سلمية ألفها الطلبة يوم الأحد ٩ مارس، إذ أضربوا عن تلقى الدروس، وخرجوا من مدارسهم، وساروا بادئ الأمر فى نظام وسكينة، تتقدمهم أعلامهم وهم يهتفون بحياة مصر والوفد المصرى وسعد، وسقوط الحماية الإنجليزية.

كان طلبة مدرسة الحقوق أول المضربين، فقد امتنعوا عن تلقى الدروس منذ صبيحة هذا اليوم، واجتمعوا فى فناء المدرسة بالجيزة، يعلنون إضرابهم، فنصحهم المستر والتون ناظر المدرسة بالعدول عن الإضراب، وكان يخاطبهم بلطف فلم يستمعوا لنصيحته،

فاستدعى المستر موريس شلدون إيموس، نائب المستشار القضائى البريطانى لوزارة الحقانية، فجاء على عجل، وكرر عليهم النصح بالعودة إلى دروسهم، ودعا لهم إلى ترك السياسة لآبائهم، فأجابوه إن آباءنا قد سجنوا، ولا ندرس القانون فى بلد يداس فيه القانون."

خرج طلاب مدرسة الحقوق إلى الشارع متظاهرين وانضم إليهم طلاب المهندسخانة والزراعة، ثم عبروا النيل وتوجهوا إلى مدرسة الطب بقصر العينى، فانضموا لهم، وذهب الجميع إلى مدرسة التجارة العليا بالمبتديان (التى يشغل مكانها الآن معهد التعاون) واتجهت المظاهرة الضخمة إلى ميدان السيدة زينب، فانضم إليها أثناء سيرهم طلاب دار العلوم والتجارة المتوسطة ومدرسة القضاء الشرعى، كما انخرط فى المظاهرات بعض طلاب المدارس الثانوية.

واشتبك المتظاهرون مع قوات البوليس التى كان يقودها الحكمدار الإنجليزى رسل، وانتهى اليوم بإلقاء القبض على ٣٠٠ متظاهر أودعوا فى قسم السيدة زينب، ومنه تم ترحيلهم إلى باب الخلق، ثم إلى القلعة ليلاً. ولم يسقط فى هذا اليوم شهداء.

فى اليوم التالى امتدت الاضرابات والمظاهرات إلى الأزهر وباقى المدارس العليا والثانوية، وانضمت جموع الشعب إلى المظاهرات، وشهد اليوم الثانى للثورة إطلاق النار من جانب

القوات البريطانية على المتظاهرين فى منطقة الدواوين ، وقد اختلفت الروايات التاريخية حول اليوم الذى سقط فيه أول شهيد مصرى ، لكن المؤرخ المدقق عبد الرحمن الرافعى بحسه القانونى سعى إلى تحقيق الوقائع ، فراجع دفتر الوفيات بقسم السيدة زينب ، وتيقن من تسجيل استشهاد "مصرى مجهول" ، كما راجع دفاتر مستشفى قصر العينى فوجد مسجلاً بها وفاة "غلام مجهول" يوم ١٠ مارس أيضًا ، ومسجل أمام كل منهما أنه أصيب فى مظاهرة .

وقد شهد اليوم الثانى بعض أعمال تحطيم عربات الترام وواجهات بعض المحلات التى يملكها الأجانب ، فأصدر طلاب المدارس العليا نداء إلى الشعب المصرى يناشدونه فيه التوقف عن تحطيم المرافق العامة وعدم الاعتداء على ممتلكات الأجانب .

كما أصدروا بيانًا موجهًا للأجانب المقيمين فى مصر يعتذرون فيه عما حدث ، جاء فيه :

"إلى حضرات إخواننا ومواطنينا الأجانب ، قد تأسفنا نحن معاشر الطلبة المصريين مما وقع من الغوغاء عند قيامنا بمظاهراتنا السلمية التى ما قصدنا بها ، إلا إظهار عواطفنا وشعورنا مع محبتنا لمواطنينا الأجانب الأعزاء ، وهكذا فلنكن أحباء كما عشنا مدى الأزمان" .

فى اليوم الثالث اتسعت الثورة ، وأضرب سائقو الترام وسائقو الأجرة ، فشلت حركة المواصلات فى القاهرة ، وأقفل معظم التجار محلاتهم ، كذلك أغلقت البنوك والبيوت المالية أبوابها خوفًا من تكرار حوادث التعدى على المحال الأجنبية واتساعها .

أما القيادة البريطانية فبادرت إلى إصدار إنذار شديد اللهجة للمواطنين تذكرهم فيه بأن الأحكام العرفية ما زالت مفروضة فى البلاد ، وأن المحاكمات العاجلة تنتظر المتظاهرين والمتجمهرين .

لكن الثورة كانت قد بدأت تتحرك ، وكانت ككرة الثلج التى تكبر كلما تحركت .

(١١)

أيــام الثـــورة

منذ اليوم الثالث للثورة وعلى مدار شهر كامل أخذت الثورة تتسع ، والشهداء يتساقطون ، فى اليوم الثانى للثورة سقط شهيدان مجهولان ، وفى اليوم الثالث سقط أول الشهداء الذين عرفت أسماؤهم ، الطالب محمد عزت البيومى ، الذى استشهد برصاص الإنجليز عند كوبرى شبرا من ناحية باب الحديد ، وقد حقق وفاته المؤرخ عبد الرحمن الرافعى فى كتابه عن ثورة ١٩١٩ .

وإذا كان طلاب المدارس العليا والمدارس الثانوية هم الذين فجروا الثورة ، إلا أن الثورة امتدت بسرعة إلى مختلف فئات الأمة ، فانضم إليها طلاب الأزهر وسائقو الترام والأتوبيس والأجرة ، كما انضمت جموع المواطنيين فى الشوارع إلى المظاهرات فزادتها قوة .

وانضم المحامون إلى الثورة، فأضربوا عن العمل ابتداءً من يوم ١١ مارس سنة ١٩١٩، وأصدروا بيانًا يعلنون فيه إضرابهم جمعوا عليه التوقيعات فيما بينهم، وقد اتخذ مجلس نقابتهم قراراً بتأييد الإضراب وأبلغ المجلس القرار لرئاسة محكمة الاستئناف، ورغم محاولة وزارة الحقانية بتعليمات من السلطات البريطانية إحباط الإضراب إلا أن معظم القضاة تعاطفوا مع موقف المحامين، وكان إضراب المحامين قد اتخذ طابعًا قانونيًا، حيث تقدم المحامون أفراداً ومجموعات بطلبات إلى رئاسة محكمة الاستئناف لنقلهم إلى جداول غير المشتغلين.

وفى القاهرة شهد يوم الجمعة ١٤ مارس مظاهرات عنيفة بشارع عباس (رمسيس حاليًا) والسيدة زينب سقط فيهما ثلاثة عشر شهيداً وسبعة وعشرين جريحًا برصاص الإنجليز، كما سقط اثنا عشر مصليًا قتلى برصاص الإنجليز بعد أدائهم صلاة الجمعة بمسجد الحسين، حيث تصور الجنود البريطانيون أن المصليين المغادرين للمسجد عقب الصلاة متظاهرين ففتحوا عليهم النيران بشكل عشوائى.

وفى اليوم التالى، يوم السبت ١٥ بدأ إضراب عمال عنابر السكك الحديدية، وامتد إغلاق التجار للمحال التجارية إلى المناطق الشعبية بعد أن كان قاصراً على منطقة وسط المدينة. وفى

يوم ١٦ مارس انضمت النساء إلى الثورة فى أول مظاهرة نسائية فى الثورة شاركت فيها قرابة ٣٠٠ امرأة تتقدمهن السيدة هدى شعراوى، وتلتها مظاهرة نسائية أخرى يوم ٢٠ مارس.

أما أكبر مظاهرات الثورة فى القاهرة وأكثرها تنظيما فكانت مظاهرة ١٧ مارس التى شارك فيها أكثر من ٥٠ ألف متظاهر واستمرت لثمان ساعات منطلقة من الأزهر مروراً بالحلمية الجديدة وعابدين ووسط المدينة منتهية قرب ميدان باب الحديد من دون أن يحدث فيها حادث عنف واحد، وكان الثوار قد شكلوا فرقًا للشرطة الوطنية تضع شرائط حمراء على أذرعها لحماية المظاهرات وتنظيمها وضمان عدم وقوع حوادث اعتداء على الممتلكات الخاصة، وكانت تلك المظاهرة من المظاهرات القليلة التى لم تشهد اعتداءات من القوات العسكرية البريطانية على المتظاهرين.

لم تكتف السلطات البريطانية بإطلاق النار على المتظاهرين، بل بدأت تشدد من إجراءاتها فشكلت محاكم عسكرية فى الشوارع لمحاكمة المتظاهرين، وأصدرت أحكامًا بالحبس والجلد والغرامة عليهم.

لم تكن المظاهرات النشاط الوحيد للثوار، فإلى جانب مظاهرات الشوارع أصبحت هناك منتديات للثورة يتجمع فيها

الناس للاستماع إلى الخطباء ومناقشة أوضاع البلاد ، وفى مقدمة هذه المنتديات كان الجامع الأزهر الذى تحول إلى معقل للثوار ومركزاً للخطابة ، وإلى جانبه كان هناك بيت الأمة وجروبى شارع عبدالخالق ثروت ومحل صولت بشارع فؤاد ومقهى ريش بشارع طلعت حرب الآن ، وقهوة الجندى وقهوة السلام بميدان الأوبرا . هذا إلى جانب منازل عدد من الساسة والكتاب من أمثال عبد الرحمن فهمى وأمين الرافعى ومحمود باشا سليمان وإبراهيم باشا سعيد والشيخ مصطفى القاياتى ، سؤال يطرح نفسه علىّ بإلحاح : كم من هذه الأماكن ما زال باقيًا لم يزله عدوان من يرغبون فى محو ذاكرتنا الوطنية؟

وإذا كانت الثورة قد بدأت فى القاهرة فلم يمض على بدايتها أربعة أيام إلا وكانت قد انتقلت إلى معظم مدن مصر وقراها ، فمنذ يوم ١٢ مارس انتقلت الثورة إلى محافظات مصر المختلفة ، مع وصول نبأ نفى سعد وزملائه ، وانتقال أخبار المظاهرات فى القاهرة مع الطلاب الذين عادوا إلى بلادهم بعد توقف الدراسة فى المدارس العليا والثانوية .

فخرجت المظاهرات فى الإسكندرية وطنطا والمحلة الكبرى والمنصورة ودسوق وقلين وكفر الشيخ ودمياط وسمنود وميت غمر ودمنهور ورشيد وبور سعيد وشبين الكوم وبركة السبع

والزقازيق والفيوم والواسطى وبنى سويف والمنيا وأسيوط وجرجا ، أما زفتى فقد أعلنت الجمهورية شكلت لجنة شعبية منتخبة لحكم المدينة قادها يوسف الجندى المحامى وتعاون مأمور زفتى إسماعيل بك حمد الذى كان رجلاً وطنيًا مع اللجنة الشعبية ، وقد شهدت بعض المدن الصغيرة فى مصر تجارب مشابهة مصغرة ، ولم تقتصر الثورة على عواصم المحافظات والمدن الكبرى بل امتدت إلى المدن الصغيرة والقرى ، وأخذت الثورة طابعا قويا فى الريف والصعيد فقام الفلاحون بقطع قضبان السكك الحديدية وخطوط التلغراف والتليفون ، ونجحوا فى شل حركة الاتصالات فى مصر ، وحتى المناطق التى لم تشهد مظاهرات كبيرة مثل محافظتى قنا وأسوان ، شهدت عمليات واسعة لقطع السكك الحديدية وطرق المواصلات ، فعمت الثورة مصر كلها خلال أيام قليلة ، وكان سقوط الشهداء فى المذابح التى نفذها الإنجليز يزيد الثوار إصراراً على الثورة ، وكانت جنازات الشهداء تتحول إلى مظاهرات جديدة .

كان الجامع الأزهر قد تحول من مسجد جامع فى المدينة القديمة يؤمه المسلمون للصلاة أو لطلب العلم إلى ساحة رئيسية من ساحات الخطابة أثناء الثورة ، يتجمع فيه خطباء الثورة ويحتشد داخله جموع المصريين بغض النظر عن دينهم ، فخطب

على منبره الشيخ القاياتى والشيخ الزنكلونى والشيخ دراز إلى جانب القمص سرجيوس والقمص بولس غبريال والأساتذة يوسف الجندى وإبراهيم عبدالهادى ومحمد عبد المجيد بدر والدكتور زكى مبارك والدكتور محجوب ثابت .

ولما استشعرت السلطات البريطانية خطر تحول الأزهر إلى معقل من معاقل الثورة حاولت أن تسد هذا الباب ، فاستدعت دار الحماية الشيخ محمد أبو الفضل الجيزاوى شيخ الجامع الأزهر ، وطلبت منه إغلاق أبواب الأزهر أمام الناس ، فرفض بشده ، وأكد أن الأزهر مسجداً جامعًا تقام فيه الصلوات ولا يمكن أن يغلق أبوابه فى وجه من يؤمه من المصلين ، فطلبت السلطات البريطانية منه فتحه فى مواقيت الصلوات الخمس والجمع فقط ، فرفض أيضًا وأصر على أن يظل الأزهر مفتوحًا طوال النهار والليل كما هى العادة .

وأعد الثوار العدة لعقد اجتماع حاشد يوم ٥ أبريل ، وتمت الترتيبات لعقده بالأزهر باعتبار ساحته أكبر الساحات المتاحة والآمنة فى نفس الوقت ، ووصلت أنباء الإعداد للاجتماع إلى السلطات الإنجليزية ، فسدت الطرق والمنافذ المؤدية إلى منطقة الأزهر ، وفرضت حصاراً على الجامع والحى ، وحشدت قوات عسكرية ضخمة بصورة تمنع وصول الجمهور إلى الجامع .

عندها قرر الداعون للاجتماع نقله إلى مكان آخر ، واتجه تفكيرهم إلى جامع ابن طولون الذى يقع فى موقع حصين فوق ربوة مرتفعة مجاورة لقلعة الكبش وتلال زينهم ، فى مكان متوسط بين حى السيدة زينب وحى الخليفة ، وحتى لا تتمكن القوات البريطانية من الوصول إلى الجامع ومنع الاجتماع مثلما فعلت فى الأزهر ، قام الأهالى بحفر الخنادق ووضع المتاريس فى الطرق والشوارع المؤدية إلى جامع أحمد بن طولون ، خصوصًا فى شارع الصليبة الطولونية .

وعندما توجهت فرقة عسكرية بريطانية إلى المكان أعاقتهم الخنادق والمتاريس عن الوصول ، وتلقفهم الأهالى بالحجارة من كل اتجاه ، فأطلقوا النار بشكل عشوائى على الجماهير ، فسقط عدد من الشهداء وعدد من الجرحى ، كان من بينهم غلام صغير مشهور بابن القباقيبى ، ربما لأن والده كان صانعًا للقباقيب أو بائعًا لها .

فماذا فعل الفتى ؟

أقام الفتى الصغير حصنًا ترابيصا عند سبيل أم عباس لمنع تقدم الجنود إلى الجامع من ناحية القلعة ، فأردته رصاصة جندى إنجليزى قتيلاً وهو واقف فوق حصنه الذى بناه .

وقد حقق عبد الرحمن الرافعى قصة هذا الفتى وسأل أهل

الحى عنه، فعرف أن اسمه محمد إسماعيل ويسكن فى شارع الركيبة بقسم الخليفة، وأن سنة ١٢ سنة، وأن الوفاة نجمت عن طلق نارى من بندقية جندى إنجليزى، وقد سُجلت الواقعة وسبب الوفاة فى دفاتر الوفيات التى رجع له عبد الرحمن الرافعى للتأكد من رواية أهل الحتة وتاريخها ومكان وقوعها.

وقد شيع الأهالى جنازة الفتى الشهيد فى اليوم التالى يوم ٦ أبريل فى موكب ضخم تحرك من الصليبة الطولونية إلى مدافن الإمام الشافعى، وفى يوم الجنازة نفسه أصدرت السلطات البريطانية بلاغا عسكريًا أشارت فيه إلى مقتل الصبى فقالت:

"إن جمهورً معاديًا هجم صباح أمس على دورية فى حى السيدة زينب فاضطرت إلى إطلاق النيران وقد قتل لسوء الحظ ولد فى العاشرة أو الثانية عشرة من عمره كان بين الجماهير".

(١٢)

٧ أبريل

لم يكد يمضي شهر واحد حتى أدركت بريطانيا أن عليها أن تقدم تنازلات للمصريين .

في صباح السابع من أبريل سنة ١٩١٩ صحت مصر على خبر الإفراج عن سعد ورفاقه ، وإلغاء القيود على سفر المصريين ، فبعد أقل من شهر على نفى سعد يوم ٨ مارس واشتعال الثورة يوم ٩ مارس رضخت سلطات الاحتلال لمطالب المصريين ، تلك المطالب التى انفجرت ثورة مارس من أجلها ، عودة الزعماء المنفيين ، السماح لهم بالمشاركة فى مؤتمر الصلح فى باريس وتمثيل الأمة المصرية فيه ، لقد أدركت بريطانيا العظمى بعد شهر من القمع الوحشى للثورة أنها عاجزة عن إخمادها ، وفى نفس الوقت كانت بريطانيا قد ضمنت أن مؤتمر

الصلح لن يأخذ قرارا باستقلال مصر، فقررت أن تهادن المصريين وتتراجع خطوتين إلى الوراء، عل الملاينة تنجح فيما فشلت فيه سياسة البطش والقوة.

مساء ٦ أبريل أصدر السلطان فؤاد منشوراً إلى الأمة يدعوها فيه للراحة والسكون وإلى انصراف كل إلى عمله، لكن المنشور حمل فى طياته لهجة جديدة على فؤاد السلطان الذى نصبه الإنجليز على العرش، فقد تحدث لأول مرة عن تضامنه مع الشعور الوطنى للشعب، وعن حبه للوطن واهتمامه بتحقيق سعادة البلاد وخيرها.

كان منشور فؤاد تمهيداً لما أعلنه الجنرال أللبني صبيحة اليوم التالى، يوم ٧ أبريل سنة ١٩١٩، ففى ذلك اليوم أصدر النائب الخاص لجلالة ملك بريطانيا فى مصر، الجنرال أللنبى منشوراً جاء فيه:

"الآن وقد عاد النظام بنجاح عظيم، فبالاتفاق مع حضرة صاحب العظمة السلطان أعلن أنه لم يبق حجر على السفر، وإن جميع المصريين الذين يريدون مبارحة البلاد تكون لهم هذه الحرية، وقد قررت علاوة على ذلك أن كلاً من: سعد زغلول باشا وإسماعيل صدقى باشا ومحمد محمود باشا وحمد الباسل باشا يطلقون من الاعتقال ويكون لهم حق السفر."

مثلما سرى خبر القبض على سعد وزملائه بسرعة بين الناس فقامت الثورة قبل أن تنقضى أربع وعشرون ساعة على نفيهم إلى مالطة، شاعت فحوى منشور أللنبى فى صفوف الشعب، وأدرك المصريون أن تضحياتهم لم تذهب هباء، وأن دماء الشهداء لم تضع هدراً، وإن صمودهم ورفضهم كل محاولات إثنائهم عن مواصلة الثورة جاءت بنتيجة.

لكن هل كان هذا يعنى توقف المظاهرات وأعمال الثورة؟

الإجابة جاءت بالنفى.

لقد استمرت المظاهرات وزاد عدد المشاركين فيها، لكنها تحولت من مظاهرات للغضب والاحتجاج والمطالبة بالإفراج عن الزعماء المنفيين وإنهاء الحماية البريطانية، إلى مظاهرات للفرح والابتهاج بتحقيق أول خطوة على طريق النصر، ولإعلان مواصلة الكفاح حتى تحقيق الاستقلال التام.

تحولت المظاهرات الغاضبة يوم ٧ أبريل إلى مواكب شعبية ترفع الأعلام والزهور وأغصان الأشجار، امتلأت شوارع القاهرة بالمتظاهرين، وفى الأيام التالية امتدت المظاهرات إلى عواصم المحافظات والمدن الكبرى فى الدلتا والصعيد. ورغم أن مظاهرات ٧أبريل كانت سلمية وكانت احتفالية فقد سقط فيها شهيدان برصاص قوات الاحتلال البريطانى.

قرر القاهريون تنظيم مسيرة ضخمة يوم ٨ أبريل شارك فيه مئات الآلاف طبقًا لتقديرات عبد الرحمن الرافعى، وربما كان هذا أكبر عدد من المتظاهرين فى مسيرة واحدة منذ بدء الثورة، انطلقت المسيرة فى الثالثة عصراً من ميدان باب الحديد فى اتجاه ميدان عابدين، واستقبلهم عند السراى سعيد باشا ذو الفقار كبيرالأمناء بالقصر وأبلغهم تحية السلطان فؤاد لهم، ثم اتجهت المسيرة إلى بيت الأمة، وخرج إلى الشوارع آلاف آخرين لمشاهدة موكب مسيرة الابتهاج، وقد تقدم المسيرة المشايخ والقسس والقضاة والمحامين، وسار فيها ممثلون للمهنيين والموظفين والطلبة والعمال وطوائف الحرفيين، وكانت كل مجموعة تحمل رايات وأعلام خاصة بهم، وسارت خلف المسيرة عربات تحمل مجموعة من السيدات والبنات، وتعرضت المسيرة لإطلاق النار من جانب الجنود البريطانيين عند منطقة الأزبكية، فسقط عدد من الشهداء بينهم فتى عمره ١٢ سنة من باب الشعرية، ولم يرد المصريون فى هذا اليوم على اعتداءات القوات البريطانية، ولتهدئة الخواطر فقد أصدرت القيادة البريطانية بيانين يومى ٨ و٩ أبريل تأسف فيهما لحادث إطلاق النار وسقوط الضحايا، وتبرره بأنه سوء فهم، وتعد بالتحقيق ومعاقبة المخطئين، الأمر الذى لم يحدث بالطبع.

وفى يوم ٩ أبريل استمرت المظاهرات وتكرر إطلاق النار من جانب القوات البريطانية لكن المصريين ردوا الاعتداء فى هذه المرة وسقط قتلى من الجانبين، وفى نفس اليوم أعاد السلطان فؤاد تكليف رشدى باشا بتشكيل الحكومة مرة أخرى بعد أن ظلت البلاد بلا حكومة منذ استقالة حسين رشدى فى أول مارس، وقد قبل رشدى باشا تأليف الوزارة مرة أخرى على أساس أن إنجلترا رضخت وقبلت مطالب المصريين بإلغاء القيود على السفر عامة والسماح بسفر الوفد المصرى الذى سافر إلى باريس يوم ١١ أبريل، واستبعد رشدى من وزارته الجديدة الوزراء الثلاثة الذين لم يتضامنوا مع موقفه المساند لمطالب الأمة وهم: إسماعيل سرى باشا وأحمد حلمى باشا وأحمد زيور باشا الذى شكل فيما بعد أول حكومة انقلاب دستورى بعد صدور دستور ١٩٢٣.

استمرت الثورة بعد ذلك أيامًا وشهوراً خاصة بعد أن تبين للمصريين أن مؤتمر الصلح كان قد أنهى أعماله وأقر سيطرة بريطانيا على مصر، واستقال رشدى باشا بعد أسبوعين عندما عجز عن تنفيذ ما تعهد به عند تشكيل الحكومة من الوصول إلى "حل يرضى الأمة"، وعادت البلاد بلا حكومة يديرها وكلاء الوزارات بناء على مرسوم من الجنرال أللنبى حتى ٢٠ مايو

١٩١٩ عندما شكل محمد سعيد باشا وزارته الثانية التى استمرت فى الحكم لمدة ستة أشهر تواصلت خلالها أعمال الثورة .

وعلى مدى أكثر من عامين استمرت الثورة ، اختلفت الأساليب واقتصر الأمر على المظاهرات والإضرابات ، واتسعت أشكال الاحتجاج السلمى الأخرى من إصدار البيانات واتباع أسلوب المقاطعة ، وتراجعت تدريجيًا أعمال الثورة المسلحة .

لقد أنتجت ثورة ١٩١٩ أشكالاً نضالية متنوعة ومتعددة ومتغيرة بتغير الظروف طوال الحقبة الليبرالية ، وكانت التوكيلات الشعبية للوفد أول هذه الأشكال النضالية وأهمها ، لقد كانت التوكيلات وسيلة لحشد الجماهير والدعاية لأهداف الثورة ولتشكيل مجموعات منظمة نشطت لعدة شهور ونجحت فى تفجير الثورة والاستمرار بها إلى أن أرغمت السلطات البريطانية على التراجع ، كما كانت فى نفس الوقت بمثابة عقد وكالة واتفاق بين الشعب وقيادته ، تلزم هذه القيادة بعدم الخروج عن حدود الوكالة ، وتحدد أهداف النضال وتقييد إمكانيات التنازل ، وقد ظهر ذلك جليًا عندما قبل سعد زغلول تشكيل الوزارة بعد الانتخابات البرلمانية التى اكتسحها الوفد عقب صدور دستور ١٩٢٣ ، لقد رد سعد على الملك فؤاد فى خطاب قبوله تشكيل الوزارة معلنًا أنه يقبل تشكيل

الوزارة فى حدود الشروط التى تقبلها الأمة .

وطوال مرحلة الثورة وما أعقبها استخدمت كل الأشكال النضالية وفقًا للظروف ، لجأت إلى أشكال الاحتجاج السلمى كجمع التوقيعات على العرائض والخطابات المفتوحة للسلطات وللمجتمع الدولى والإضرابات والاعتصامات والتظاهر السلمى والمقاطعة بما فيها حملات مقاطعة البضائع الأجنبية ، كما لجأ الثوار إلى الأشكال العنيفة كقطع السكك الحديدية وخطوط التلغراف والطرق البرية ، والأعمال المسلحة المختلفة ضد قوات الاحتلال ، ووصل الأمر فى نهاية الحقبة الليبرالية إلى إتباع أسلوب الكفاح المسلح المنظم ضد الوجود البريطانى فى منطقة القناة ، وأبدعت الثورة سنة ١٩١٩ وفى ذروة الأحداث شكل نضاليًا جديداً تمثل فى إعلان استقلال بعض المدن وإدارتها إدارة ذاتية ، وأشهرها جمهورية زفتى .

(١٣)

الرجل الذى قاد سعد الثورة من خلاله

قبل سفر قيادة الوفد لباريس تألفت لجنة مركزية للوفد فى مصر لجمع التبرعات لتغطية احتياجات الوفد فى الدعاية للقضية المصرية ، وكان رئيس اللجنة محمود سليمان باشا ، وسكرتيرها العام عبد الرحمن فهمى بك ، وقد لعب هذا الأخير دوراً رئيسيًا فى الأحداث التى أعقبت مرحلة الثورة العنيفة . بل إن البعض يذهب إلى أن عبد الرحمن فهمى كان هو الرجل الأول المحرك لكل شىء داخل مصر بالتنسيق مع الزعيم سعد زغلول الذى كان يرأس الوفد المصرى فى باريس .

ارتبط فهمى بالعمل السياسى من بعيد ، فقد كان شقيقه الأكبر محمد ماهر باشا من أصدقاء الخديوى عباس حلمى ، وكان من الوطنيين المصريين المعارضين للاحتلال ، وانتقل عبد

الرحمن فهمى بين الجيش والبوليس وأصبح مديراً للجيزة، وترك منصبه بسبب صدامه مع الإنجليز سنة ١٩١١، فانتقل للعمل فى أوقاف الخديوى، وهناك اصطدم بالخديوى شخصيًا فأحاله إلى المعاش سنة ١٩١٣، وكان عبد الرحمن فهمى يتمتع بصلات طيبة بكل من سعد وعدلى وكذلك قيادات الحزب الوطنى، الأمر الذى أهله لتوحيد كلمة التيارات المختلفة، ولمّ شملها خلف قيادة الوفد.

وعقب وصول قادة الوفد إلى باريس اكتشفوا أن الأمور انتهت وأن مصر سلمت للإنجليز، فأرسل سعد برقية إلى محمود سليمان باشا رئيس اللجنة المركزية للوفد، وصلت إليه فى ١٣ مايو سنة ١٩١٩، يسميها عبد الرحمن فهمى التلغراف المشئوم جاء فيها:

"منذ وصولنا وجدنا جميع الأبواب موصدة فى وجوهنا وكل الجهود والمساعى لم تؤد إلى نتيجة ففى النص التمهيدى لمحادثات الصلح أعترف الألمان بالحماية"

وخشى عبد الرحمن فهمى من آثار إذاعة التلغراف على المصريين، وخاف من تسرب أخباره فقرر أن يلجأ إلى الحيلة، فأوهم أعضاء اللجنة المركزية أن التلغراف مزور ومدسوس على سعد، وقال: إن التلغرافات لا بد أن تكتب على ورق الكربون

وتظهر عليها الكتابة من الوجهين، اخترع عبد الرحمن فهمى القصة ليقنع الأعضاء بزيف البرقية، وقد صدقوه جميعًا، ثم جعلهم يقسمون على عدم الحديث عن هذا الموضوع بتاتًا.
وأرسل من جهته برقية إلى سعد زغلول يعاتبه بأسلوب غير مباشر:

"جاء تلغراف لسعادة محمود باشا سليمان فلم يخامرنى أى شك فى أن هذا التلغراف مفتعل وغير صادر منكم لأنه يصعب علىَّ جداً أن أعتقد أن سعد باشا زغلول ذلك الرجل العظيم يفتكر أن أمته من البلاهة لدرجة أن تظن أن الاستقلال عبارة عن طرد أو شيء موجود فى مخازن اللوفر أو غيرها بباريس يمكن مشتراه فى بضعة أسابيع والعودة إلى مصر. فإذا كانت الأبواب الرسمية قد أقفلت فى وجه الوفد فهناك الأبواب غير الرسمية كالمجالس والهيئات النيابية والجرائد والرأى العام صاحب السلطان الأكبر على الحكومات وكل هذه الأبواب مفتوحة الطريق أمام الوفد"

وكان رد سعد زغلول على عبد الرحمن فهمى: "أنا يجب أن أبين لك الحالة هنا تمامًا وأنت لك أن تذيع فى الأمة ما يصح نشره وتخفى عنها ما لا يصح العلم به".

كانت الأمور تحتاج إلى قناة اتصال مستمرة بين زعيم الوفد

وسكرتير اللجنة المركزية بعيداً عن أعين الرقابة، قناة تنقل لسعد الموقف بدقة فى مصر، وتنقل لعبد الرحمن فهمى توجيهات سعد زغلول، كانت هذه القناة أحد موظفى الجامعة المصرية واسمه محمد وجيه كان يعمل مع سعد من قبل فطلب إجازة ليعمل سكرتيراً خاصًا لسعد فى باريس، وحل محله الأستاذ محمد صادق فهمى الذى أصبح فيما بعد وكيلاً لكلية الحقوق، ومن خلالهما تم تبادل المراسلات، وقد سهل الأمر وجود الأثرى على بهجت وكيلاً للجامعة، وكان من العناصر الوطنية، وألفت سكرتارية فنية لمساعدة عبد الرحمن فهمى ضمت د. أحمد ماهر والأستاذ محمد صادق فهمى.

كان الاتصال يتم بالحبر السرى المصنوع من ماء البصل، فيدون محمد وجيه تعليمات سعد به على صفحات مجلة علمية أجنبية من دون أن يفتح أوراقها من أعلى، بل يفك خيط التجليد ثم يعيد تجليدها مرة أخرى بعد تدوين التعليمات، وترسل المجلات إلى الجامعة فيتسلمها محمد صادق فهمى ويسلمها إلى عبد الرحمن فهمى، ويتولى الرجلان ومعهما أحمد ماهر فك المجلات وكَىْ صفحاتها لتظهر الكتابة وتقرأ الرسالة.

وكانت رسائل عبد الرحمن فهمى إلى سعد تكتب أيضًا بالحبر السرى، واستخدم عبد الرحمن فهمى بعض المسافرين من

المصريين والأجانب ليحملهم الرسائل إلى سعد، ومن الرسائل التى وصلت إلى عبد الرحمن فهمى مشروع بيان إلى الأمة كتبه سعد وترك لفهمى تقدير مدى ملاءمته إذاعته، وجاء فيه:

"إلى أبناء وطنى الأعزاء

يحاول الأقوياء بجميع الوسائل أن يأخذوا منكم رضاء بحمايتهم ليزدادوا قوة ويزيدوكم ضعفًا فلا تنخدعوا إذا خدعوكم. ولا تخافوا إذا هددوكم واثبتوا على التمسك بحقكم فى الاستقلال التام فهو أمضى سلاح فى أيديكم وأقوى حجة لكم فإن لم تفعلوا خذلتم نصراءكم وأهنتم شهداءكم وحقرتم ماضيكم وأنكرتم حاضركم ومددتم للرق أعناقكم وأعطيتم للذل ظهوركم وأنزلتم مأمنكم ذلاً لا يرفع عنه عز، وإن تفعلوا كما هو أكبر ظنى فى عظيم أخلاقكم ومتين اتحادكم فقد استبقيتم لأنفسكم عين الحق وأعددتم لنصرتكم قوة العدل، فلا تذلوا ولو قهرتم ولا تخسروا ولو ظلمتم ولابد من يوم يعلو فيه حقكم على باطل غيركم وينتصر فيه عدل الله على ظلم خصومكم ويتحقق بإذن الله أملى وأملكم فى الاستقلال التام"

لكن مع أهمية دور عبد الرحمن فهمى فى الثورة هل يمكن أن نعتبره زعيمها الحقيقى؟

بالطبع لا، لكل الثورات جهازها السرى لكن هذا الجهاز لا

يستطيع أن يقود الثورة وحده ولا أن يحشد الجماهير ويحركها ، لقد كان الحزب الوطنى يمارس طوال سنوات الحرب أعمالاً مشابهة لتلك التى كان يقودها عبد الرحمن فهمى لكنها لم تتحول إلى ثورة أبداً ، لقد كان دور عبد الرحمن فهمى فى الثورة مهمّاً لكنه لا يلغى دور زعيمها الحقيقى سعد زغلول .

(١٤)

هل نجحت ثورة ١٩١٩؟

هل نجحت ثورة ١٩١٩ فى تحقيق أهدافها؟

سؤال تردد بقوة منذ الأشهر الأخيرة لعام ١٩١٩، تردد بين الساسة المصريين المعاصرين، وبين الجماهير التى شاركت فى الثورة أولاً، هل كان هناك مقابل للتضحيات التى قدمها الشعب من شهداء وجرحى ومعتقلين ومحكوم عليهم بالإعدام والسجن والحبس والجلد والغرامة.

وبعد أن هدأت الأمور واستقرت الأحوال وصدر تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ من جانب بريطانيا الذى اعترفت فيه بمصر مملكة مستقلة مع أربعة تحفظات تحد من هذا الاستقلال، وصدر دستور ١٩٢٣، تجددت التساؤلات، وتعددت الإجابات باختلاف مواقف من يجيبون على السؤال، خاصة أن الانقسامات

والانشقاقات كانت قد تسربت إلى صفوف الوفد، ودارت فى معظمها حول أسلوب التفاوض مع الإنجليز، والموقف من العروض البريطانية. وقد وقع أول انشقاق فى الوفد المصرى فى يوليو ١٩١٩، عندما قرر الوفد اعتبار إسماعيل باشا صدقى ومحمود بك أبو النصر منفصلين من عضويته لمخالفتهما خطة الوفد السياسية كما تم كذلك فصل حسين باشا واصف، ثم توالت الانقسامات.

لكى نجيب عن السؤال: هل نجحت الثورة؟ لابد أن نحدد ما الأهداف التى قامت من أجلها الثورة، ومدى تحقيقها لتلك الأهداف، حتى نستطيع أن نجيب عن السؤال، بالإيجاب أو النفى، ونقول إن الثورة قد نجحت أو نقول أنها فشلت.

لقد بدأت أحداث الثورة يوم ٩ مارس ١٩١٩ ردا على نفى الزعماء، سعد وزملائه إلى مالطة، إذن كان المفجر المباشر للثورة الذى حولها من حركة سلمية هادئة إلى ثورة عارمة عنيفة القبض على زعماء الوفد ونفيهم، هذا التصرف الذى قامت به سلطات الاحتلال البريطانى حول حركة جمع التوكيلات للوفد المصرى وسعى الوفد للسفر لمؤتمر الصلح، تلك الحركة التى ولدت يوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨، من حركة سلمية إلى ثورة عنيفة.

ومن هنا فقد كان الهدف الأول للثورة عودة الزعماء المنفيين والسماح لهم بالسفر إلى مؤتمر الصلح، وقد رضخت سلطات الاحتلال قبل مرور شهر على الثورة وأفرجت عن الزعماء، وسمحت لهم بالسفر إلى باريس، وألغت القيود على سفر المصريين لخارج البلاد، استجابة لمطلب ألحَّ عليه المصريون منذ انتهاء الحرب العظمى فى نوفمبر سنة ١٩١٨، وكان تعنت السلطات العسكرية البريطانية وفرضها القيود على سفر المصريين بمن فيهم رئيس الوزراء سببًا فى استقالة وزارة حسين باشا رشدى.

وهكذا تحقق أول انتصار للثورة بالإفراج عن الزعماء المنفيين وسفرهم لباريس، وإقرار مبدأ حق المصريين فى السفر للخارج، وقياسًا على ما حدث لأحمد عرابى وزملائه من زعماء الثورة العرابية الذين طال نفيهم لسنوات فقد كان هذا نجاحًا لثورة ١٩١٩ لا شك فيه وتحقيقًا للهدف المباشر الذى انفجرت الثورة من أجله.

أما الأهداف الأهم والأعمق والأبعد للثورة فهى نفس أهداف النضال الشعبى المصرى التى أخذت تتبلور تدريجيًا منذ ثورة المصريين فى يوليو سنة ١٧٩٥ ضد طغيان مراد بك وإبراهيم بك زعيمى المماليك، لقد أخذت أهداف المصريين تسير

فى اتجاه أساسى : انتزاع حقهم فى إدارة أمور بلادهم بأنفسهم ، أو ما عبرت عنه الحركة الوطنية المصرية منذ سبعينيات القرن التاسع عشر وصاغته فى شعار "مصر للمصرين"، ذلك الشعار الذى تحول منذ مطلع القرن العشرين إلى مطلبين محددين : الاستقلال والدستور، وكان المطلبان هدفين كبيرين لثورة ١٩١٩ .

واتسم النضال من أجل تحقيق الاستقلال والدستور عبر عقود طويلة بالتدرج والمعارك الجزئية الصغيرة والكبيرة، المعارك التى يتحقق من خلالها نصر هنا وآخر هناك لنصل إلى الهدف فى النهاية .

وكانت ثورة ١٩١٩ واحدة من هذه المعارك، بل أكبرها وأهمها، فماذا حقق الشعب فيها من خطوات فى اتجاه تحقيق الهدفين الكبيرين لنضاله : الاستقلال والدستور؟

لقد نجحت الثورة فى إلغاء الحماية رغم إقرار مؤتمر الصلح لها، فكان لاستمرار الثورة لأسابيع وشهور بعد الإفراج عن الزعماء أثره فى إنهاء الحماية البريطانية على مصر وسعى بريطانيا للدخول فى مفاوضات لتحديد شكل علاقتها بمصر، وفى هذا السياق تشكلت لجنة ملنر البريطانية لتضع تصوراً من خلال استطلاع رأى المصريين، ومرة أخرى كانت مقاطعة المصريين

للجنة تعبيراً عن استمرار الثورة ورفض المماطلة البريطانية، حتى أضحى هذا الموقف مثلاً فى الثقافة المصرية يشير إلى حدة المقاطعة والخصام، عندما توصف مقاطعة إنسان لآخر بأنها "ولا مقاطعة لجنة ملنر"، أو عندما يقول شخص مبينًا موقفه من شخص آخر "هاأطعه مؤطعة لجنة ملنر".

لقد انتجت الثورة بعد ثلاث سنوات من تحقيق الاعتراف باستقلال مصر من جانب واحد بصدور تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢، الذى اعترفت فيه بريطانيا بمصر مملكة مستقلة، مع بعض التحفظات التى شكلت انتقاصًا من هذا الاستقلال، من دون أن تقبل الحركة الوطنية بالتصريح .

كان التصريح تعبيراً عن التوازن الذى انتهى إليه الحال بعد ثورة ١٩١٩، فاستمرار الحماية مستحيل، لكن حركة الجماهير أضعف من أن تحقق الاستقلال التام فى ضربة واحدة .

وقد أفرز الواقع الجديد دستوراً للبلاد، دستور ١٩٢٣ الذى يعد من أفضل الدساتير فى تاريخ مصر، وكذلك حياة نيابية تقوم على التعددية الحزبية، وكانت الحياة النيابية ومبدأ المواطنة المصرية الذى صاغته ثورة ١٩١٩ من خلال شعارها الملهم "الدين لله والوطن للجميع" من أهم المكاسب التى حققتها ثورة ١٩١٩ فى طريق النضال من أجل الدستور والاستقلال .

وطوال الحقبة الليبرالية استمرت الروح الثورية وتجددت فى مواجهة استمرار الوجود العسكرى البريطانى والامتيازات الأجنبية، كما تصاعدت الحركات الجماهيرية فى مواجهة الانقلابات الدستورية وفى مقدمتها انقلاب إسماعيل صدقى سنة ١٩٣٠، كان المصريون يبتكرون الأشكال النضالية الملائمة لكل مرحلة، حقًا لم يحققوا نصراً بالضربة القاضية لكنهم نجحوا فى انتزاع مكاسب تدريجية.

كما فتحت الثورة آفاق بعث جديد فى الفنون تجلى فى مجالات الفنون التشكيلية والموسيقى والغناء وتحول وضع هذه الفنون بعد الثورة والتحمت بالجماهير وقضاياها، وفى الآداب تطورت الكتابة الروائية والكتابة المسرحية بشكل لافت للنظر وارتبطتا بالتحولات الاجتماعية الجديدة. فبقدر ما ساهمت الأعمال الإبداعية فى الحشد للثورة والتعبير عنها وإيصال رسالتها للجماهير، أو اتخذتها موضوعًا لها فى السنوات التالية، بقدر ما كانت التغيرات المجتمعية التى أحدثتها الثورة فى مصر دافعًا لتطور الإبداع الأدبى والفنى. وقد اختلف التفاعل بين الفن والثورة من نوع فنى أو أدبى إلى نوع آخر، فبينما كان تعبير بعض الأنواع عن الثورة ابن اللحظة التاريخية للثورة وحاشداً للجماهير حولها ووسيلة من وسائل حمل أهداف

الثورة إلى الناس، أى أداة من أدوات الدعاية الثورية مثلها فى ذلك مثل منشورات الثورة، كانت أنواع أخرى مُوثقة للثورة ومسجلة لها من خلال النوع الأدبى أو الفنى، عبر استخدام حدث الثورة موضوعًا للإبداع بعد انتهاء الحدث، إذا كانت فنون الشعر والموسيقى والغناء قد واكبت الثورة وعبرت عنها وكانت أداة للتحريض الثورى فى صفوف الجماهير، فإن الأعمال الروائية المهمة التى اتخذت ثورة ١٩١٩ موضوعًا لها كانت فى معظمها بعيدة زمنيًا عن الحدث، ولعل أجلى التعبيرات الأدبية عن الثورة جاءت من خلال "عودة الروح" للحكيم و"قنطرة الذى كفر" لمشرفة والجزء الأول من ثلاثية محفوظ "بين القصرين". أما الفن التشكيلى والذى كانت أجلى تعبيراته عن الثورة تمثال نهضة مصر لمختار فقد جمع بين الخاصيتين، ففكرة التمثال كانت وليدة اللحظة الثورية وتعبيراً عنها، لكن تنفيذ العمل الذى استغرق ثمان سنوات حتى يستوى كتمثال ميدان فى باب الحديد، جعل منه تخليداً لها عبر الزمن، كذلك كان تمثالى سعد زغلول فى القاهرة والإسكندرية لمختار توثيقًا لحدث الثورة بعد سنوات على وقوعها.

لقد واكب الثورة جيل من المبدعين ولد معظمهم فى السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر والسنوات الأولى من القرن

العشرين، وقد تميز أبناء ذلك الجيل بأنهم نبغوا فى مرحلة الشباب المبكر، فأغلبهم قدم إنجازاً مهمًا وهو بعد فى العقد الثالث من عمره، كما أنهم عرفوا كيف يتمردون على الثوابت ويتجاوزون الواقع متطلعين إلى المستقبل، فكانوا بذلك بناة نهضة حقيقية، ثم جاءت ثورة ١٩١٩ لتطلق أقصى طاقاتهم الإبداعية، حيث ارتبطوا بالثورة وبالحركة الوطنية المصرية وأصبحوا لسان حالها فى الفن والأدب والثقافة، لقد حولتهم الثورة التى اندمجوا بمسيرتها إلى شموس فى سماء الوطن، ومن بين هؤلاء كان سيد درويش الذى كان صوت الثورة وأغنيتها وكان فى ذات الوقت ثورة فى النغم والغناء، ومختار الذى عبر عن الثورة نحتًا وشق للفن التشكيلى طريقًا جديداً فى مصر، وربما كان سيد درويش ومختار من بين أبناء جيلهما، هما الأكثر تعبيراً فى مجال الفنون عن الثورة المصرية وقيمها، والأبلغ فى التعبير عن أبناء الشعب البسطاء صانعى الحضارة من فلاحين وحرفيين وعمال، والأقدر على استلهام أعمالهما من روح هذا الشعب وتراثه، وعلى حل إشكالية الأصالة والمعاصرة.

كما كانت الثورة دافعة للانطلاقة السياسية للمرأة المصرية ولسعيها بقوة من أجل انتزاع حقوقها. فقد أدت المشاركة الإيجابية الفعالة للمرأة المصرية فى الثورة والتى بدأت بالمظاهرة

النسائية يوم ١٦ مارس ١٩١٩ إلى تغير جوهرى فى نظرة المجتمع إلى المرأة، كما حققت هذه المشاركة مكاسب عديدة للمرأة فى مصر، وكانت تلك المظاهرة نقطة انطلاق لحركة نسائية وطنية، وانبثق عنها تأسيس لجنة سيدات الوفد كأول تنظيم سياسى نسائى فى مصر الحديثة، ثم الاتحاد النسائى المصرى بعدها بأربع سنوات.

وفى منتصف الأربعينات أعاد مؤرخ الحركة الوطنية عبد الرحمن الرافعى طرح السؤال مجدداً فى ختام كتابه عن ثورة ١٩١٩، ورغم انتمائه للحزب الوطنى الذى كان على خلاف مع الوفد فقد اتسم حكمه بالحياد والموضوعية ووضع معايير ليقيس عليها مدى نجاح الثورة، وكان معياره "تعرف الحالة التى كانت عليها البلاد قبل الثورة، والحالة التى وصلت إليها بعد الثورة، وهل تقدمت أم تأخرت، وما علاقة الثورة بهذا التقدم أو التأخر؟"

وفى ضوء هذا المعيار انتهى الرافعى إلى نجاح الثورة بشكل عام، وكان مأخذه الأساسى إغفال قيادة الثورة للجانب الاقتصادى وإن كان قد أشار إلى أن الواقع الجديد بعد الثورة قد دفع تلقائيًا فى اتجاه تطور الاقتصاد.

ففى الاقتصاد كانت الثورة دافعًا لحلم راود المصريين منذ

عقود، حلم بناء اقتصاد وطنى فى مواجهة الامتيازات الأجنبية ورغمًا عن وجودها، فشهدت البلاد نهضة صناعية جديدة أثرت على المجتمع كله وعلى أفكاره.

بعد كل هذا فالإجابة على السؤال فى ضوء ما تحقق من أهداف: نجحت ثورة ١٩١٩ .

قائمة مراجع

- تيودور روذستين: تاريخ مصر قبل الاحتلال البريطانى وبعده، تعريب: على أحمد شكرى، القاهرة، ١٩٢٧ .
- عباس محمود العقاد: سعد زغلول سيرة وتحية، مطبعة حجازى، القاهرة، ١٩٣٦ .
- عبد الخالق لاشين: سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية، مكتبة مدبولى، القاهرة، ودار العودة، بيروت، ١٩٧٥ .
- عبد الرحمن الرافعى: ثورة ١٩١٩ ، النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٤٦ .
- عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية فى مصر، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٦ .
- محمد صبرى السوربونى: الثورة المصرية من خلال وثائق حقيقية وصور التقطت أثناء الثورة، ترجمة مجدى عبد الحافظ وعلى كورخان، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٣ .
- كريم ثابت: سعد فى حياته الخاصة، القاهرة، ١٩٢٩ .

- محمد أحمد أنيس : التاريخ السرى لثورة ١٩١٩ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥ .
- يونان لبيب رزق وآخرون : ثمانون عامًا على ثورة ١٩١٩ ، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٠ .

المحتوى

للنشر في السلسلة :

* يتقدم الكاتب بنسختين من الكتاب على أن يكون مكتوباً على الكمبيوتر أو الآلة الكاتبة أو بخط واضح مقروء. ويفضل أن يرفق معه أسطوانة (C.D) أو ديسك مسجلاً عليه العمل إن أمكن.
* يقدم الكاتب أو المحقق أو المترجم سيرة ذاتية مختصرة تضم بياناته الشخصية وأعماله المطبوعة .
* السلسلة غير ملزمة برد النسخ المقدمة إليها سواء طُبع الكتاب أم لم يطبع .